الاتحاد الأوروبي ومساعي الانضمام إلى تجربة الوحدة الأوروبية: دراسة تحليلية مع إشارة خاصة لبعض الحالات التطبيقية

عبد العال عبد الرحمن الديربي
أستاذ العلوم السياسية المساعد كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس
يمنى على المكاوي
مدرس العلوم السياسية المساعد كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

المستخلص:

تُعتبر السياسات الخاصة بتوسيع العضوية بالاتحاد الأوروبي، وسياسات الشراكة بشكل عام من أهم أدوات السياسة الخارجية للاتحاد، حيث يسعى الأخير إلى استخدام هذه السياسة كبديل عن القوة العسكرية بهدف فرض نفوذه فى المناطق التي ذات الأولوية من وجهة النظر الأوروبية، وهي المناطق التي تضم الدول المحتملة والمرشحة للانضمام وتشمل ثلاث مناطق وفقا لسياسات الجوار، وهي دول الشراكة الشرقية، و تشمل أوكرانيا و جورجيا وملدوفا، والشرق الأوسط ويشمل تركيا و دول البحر الأسود، وغرب البلقان وتضم ستة دول مرشحة للانضمام هي الجبل الأسود وصربيا وألبانيا ومقدونيا الشمالية والبوسنة والهرسك وكوسوفو، ويحرص الاتحاد الأوروبي على وجود إطار يضمن التعاون بينه وبين هذه المناطق فى شتى المجالات؛ نظرا لأهميتها الاقتصادية و الجيوستراتيجية المتميزة.

ولقد واجه الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا في عام ٢٠٢٠، العديد من التحديات، تأسيسا على الدور والمكانة اللتين كانت تتميز بهما بريطانيا داخل الاتحاد، فهي خامس اقتصاد فى العالم، كما أنها ثان اقتصاد داخل الاتحاد الأوروبي، وثالث أكبر دولة داخله من حيث عدد السكان، كما أن مشاركتها فى ميزانية الاتحاد التي تأتي بعد فرنسا وألمانيا، الأمر الذي جعل خروجها مؤثرا على السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد بما فيها سياسة التوسع الأوروبية فى المناطق الثلاث المشار إليها. وتسعى الدراسة إلى

التعرف على موقف الاتحاد الأوروبي من طلبات العضوية في منطقتي الشرق الأوسط و دول غرب البلقان؛ نظراً إلى الدور الأوروبي الكبير فيها، والأهمية الاستراتيجية المتميوة لهاتين المنطقتين بلنسبة للاتحاد الأوروبي. وتبحث الدراسة كذلك المساعي التركية لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي وموقف الأخير من تلك المساعي، وكذا العقبات والصعوبات التي تحول دون عضوية كاملة لتركيا في الاتحاد، ووجهات النظر المختلفة في شأن تركيا، فهناك من يتنبأ بنتائج ايجابية للانضمام التركي، وهناك من يرى أن انضمامها لن يأت بخير على تجربة الوحدة الأوروبية، ويتقدمهم كل من ألمانيا وفرنسا الرافضتين لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

الكلمات الدالة:

(عضوية الاتحاد الأوروبي – السياسات الخارجية – السياسة التوسعية – دول الجوار الأوروبية– الاتحاد الأوروبي – غرب البلقان – تركيا والاتحاد الأوروبي – الشرق الأوسط)

Abstract:

The policies related to the expansion of membership in the European Union, and the partnership policies in general, are among the most important foreign policy tools of the Union, as the latter seeks to use this policy as an alternative to military force in order to impose its authority in the areas that are priority from the European point of view, which are the areas that include potential and candidate countries to join which include three regions in accordance with the neighborhood policies, namely, the Eastern Partnership countries, which include Ukraine, Georgia, Moldova, the Middle East, which includes Turkey and the Black Sea countries, and the Western Balkans, which includes six candidate countries to join: Montenegro, Serbia, Albania, North Macedonia, Bosnia and Herzegovina and Kosovo. The European Union is keen to Existence of a framework that guarantees cooperation between it and these regions in various fields; Due to its distinguished economic and geostrategic importance.

After Britain's exit in 2020, the European Union faced many challenges, based on the role and position that Britain had within the union, as it is the fifth economy in the world, it is also the second economy within the European Union, and the third largest country within it in terms of population, Also, its participation in the union budget, which comes after France and Germany, which made its exit influential on the foreign and security policy of the union, including the European expansion policy in the three regions referred to. The study seeks to identify the position of the European Union regarding membership applications in the Middle East and Western Balkan countries; Given the large European role in it, and the Distinguished strategic importance of these two regions for the European Union. The study also examines the Turkish endeavors to obtain membership in the European Union and the latter's position on those endeavors, as well as the obstacles and difficulties that prevent Turkey's full membership in the Union, and the different points of view regarding Turkey. Therefore, There are those who predict positive results for Turkish accession, and there are those who believe that its accession will not do well on the experience of European unity, led by Germany and France, who reject Turkey's accession to the European Union.

Key Words:
(European Union Membership - Foreign Policies - Expansionist Policy - European Neighborhood Countries - European Union - Western Balkans - Ukraine - Turkey and European Union - Middle East)

مقدمة

ينبغي التأكيد على أن الجماعة الأوروبية، قد ركزت – منذ نشأتها بموجب معاهدة روما لعام ١٩٥٧–على بناء علاقات اقتصادية بين الدول الأعضاء بعضهم البعض وبين هذه الأخيرة والعالم الخارجي كوسيلة لتحقيق المصداقية والمكانة البارزة على المستوى الدولي إلا أن الإنجازات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي لم تواكبها أي إنجازات ذات أهمية على المستوى السياسي في علاقة المجتمع الأوروبي مع بقية دول العالم،

حيث كان تركيز تجربة الوحدة الأوروبية على الأبعاد الاقتصادية دون الأبعاد السياسية للوحدة[١]، فقد افتقرت التجربة إلى سياسة خارجية شاملة ومتماسكة، إلا أن الصراعات الإقليمية التي ظهرت مجددا على الساحة الأوروبية مع رغبة الاتحاد الأوروبي في أن يكون قوة مؤثره دوليا، دفعته إلى محاولة استكمال نفوذه الاقتصادى العالمي بالتوازي مع اتباع سياسة خارجية وأمنيه مشتركة[٢].

وتهدف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP) التي تم اعتمادها في ضوء معاهدة ماستريخت (١٩٩٢) وتم تعزيزها بموجب المعاهدات اللاحقة كمعاهدة امستردام (١٩٩٩) ومعاهدة نيس (٢٠٠٣) ومعاهدة لشبونة (٢٠٠٩) – إلى توحيد الدول الأعضاء من أجل التصدي للتحديات الأمنية الجديدة من خلال دعم الديموقراطية وحقوق الإنسان، وإعمال سيادة القانون، والحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ومنع المنازعات بين الدول مع ضمان الحفاظ على قيم الاتحاد الأوروبي و مصالحة السياسية [٣]، كما طور الاتحاد الأوروبي سياسة الأمن و الدفاع المشترك(CSDP)، التي تتيح للاتحاد الأوروبي القيام بدور جوهري في عمليات حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات، وتعزيز الأمن الدولي، وقد قام الاتحاد في السنوات الأخيرة بأكثر من عشر بعثات مدنية لدعم سياسات الأمن والدفاع المشترك للاتحاد الأوروبي، على أن يتم تمول تلك البعثات وما يتبعها من إجراءات لنزع السلاح وحفظ الأمن من خلال المفوضية الأوروبية[٤].

---

[١] د. عبدالجواد، جمال وآخرون(٢٠٠١)، الاتحاد الأوروبى من التعاون الاقتصادى إلى السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام.

[2] "**WHAT IS EU FOREIGN POLICY?",** EU Police Mission for the occupied Palestinian territories, available at the following link: http://eupolcopps.eu/en/content/what-eu-foreign-policy.

[3] Elizabeth Duquette(2001) ,"**The European Union's Common Foreign and Security Policy: Emerging from the U.S. Shadow",** (University of California: Davis Journal of International Law and Policy), p3

[4] Derek E. Mix(8 April 2013), "**The European Union: Foreign and Security Policy**", Congressional Research Service, p2

وتعتبر سياسة التوسع في عضوية الاتحاد من أبرز السياسات الأمنية في هذا الصدد والتي تحتل اولوية كبرى لدى الاتحاد الأوروبي خاصة في الفترة الأخيرة[١]. حيث أدت عمليات التوسعة التي قام بها الاتحاد الأوروبي في أعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠١٣ إلى زيادة حجم الاتحاد من ١٥ إلى ٢٨ دولة. وتجري المفوضية الأوروبية مفاوضات الانضمام للبلدان التي تتقدم بطلبات لنيل عضوية الاتحاد، مع الالتزام بالوفاء بالشروط الأساسية للانضمام وفقاً لفصول يبلغ عددها ٣٥ فصلا تغطى الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يجب الانتهاء منها قبل الانضمام للاتحاد. كما أطلق الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، سياسة أطلق عليها " سياسة الجوار الأوروبية"؛ لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة[٢]، وتشمل مبادرة الجوار الأوروبية ثلاث مبادرات إقليمية هي: **الشراكة الشرقية، الاتحاد من أجل المتوسط، دعم منطقة البحر الأسود.**

وعند النظر إلى التطورات التي شهدتها منطقتا الشرق الأوسط والبلقان وكذلك أوكرانيا، نجد أن دور الاتحاد الأوروبي تزداد أهميته في هذه المناطق، الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة تقييم سياسة الجوار فيها، ودعم نفوذه من خلال أدوات جديدة، قد يكون من ضمنها انتهاج سياسة توسيع عضوية الاتحاد بضم دول جديده[٣]. وقد وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديده متوسطة الأجل بشأن سياسة التوسع في ديسمبر ٢٠١٥، ومع أن الاتحاد الأوروبي يواجه عدة تحديات بشأن ضم أعضاء جدد إلا أن تلك السياسة لا زالت تشكل استثماراً استراتيجيًا في المناطق المذكورة. وتقوم هذه الاستراتيجية على ضرورة الالتزام بمبدأ **السياسات الأساسية** " **سياسات كوبنهاجن**" بالنسبة للدول المرشحة للانضمام بما في ذلك الأمن والحقوق الأساسية والمؤسسات الديمقراطية والإدارة العامة فضلاً عن التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية، وتبقى هذه المبادئ هي أساس معايير

[1] Hugo Brady(2007), **THE EU'S PREMIER FOREIGN POLICY IS ENLARGEMENT ,**Centre for European Reform, p1.

[٢] يرى بعض المحللين أن سياسة الجوار من الممكن أن تكون وسيله في طريق العضوية الكاملة أو الشراكة المميزة مع الاتحاد كبديل عن العضوية الكاملة.

[3] Derek E. Mix ,Op.cit, p19-21.

كوبنهاجن ومدريد، كما أكدت تلك الاستراتيجية أن حسن الجوار والتعاون الإقليمي، هي أركان اساسية لتحقيق التوسع والاستقرار داخل الاتحاد، كما أكدت أن التعاون مع تركيا ومنطقة غرب البلقان وأوكرانيا خاصة في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية يعد عنصراً مهماً وايجابيًا على طريق معالجة العديد من القضايا الإقليمية[1].

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية والعملية من كونها تهتم بقضية مثيرة للجدل تتعلق بالدور الذى يلعبه الاتحاد الأوروبي داخل الدول المرشحة للانضمام، وما يتبعه من سياسات الجوار تجاه تلك الأقاليم الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي، وبالتالي التعرف على السيناريوهات المستقبلية بشأن ضم أعضاء جدد، خاصة في ظل الأزمة التي تطورت إلى حد المواجهة المسلحة بين روسيا وأوكرانيا والتي أرتبطت ارتباط مباشر برغبة أوكرانيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي– وكذلك إمكانية ضم دول غرب البلقان وتركيا في ظل وجود مجموعة من الفصول المتعلقة بمعايير كوبنهاجن لم تف بها الدول بسبب بعض المشكلات الاقتصادية والسياسية الداخلية والإقليمية التي تشهدها هذه البلاد.

أهداف الدراسة:

١. تحليل السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول المرشحة للانضمام.

٢. رصد مدى التقدم الذي أحرزته الدول المرشحة للإنضمام في المفاوضات وما يتعلق بتطبيق معايير كوبنهاجن.

٣. بيان حدود أهمية الدول المرشحة للانضمام بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

٤. تحديد مدى أهلية الدول الراغبة في الانضمام للحصول على عضوية الاتحاد.

[1] **For more: 2016 Communication on EU Enlargement Policy2016**, report, EUROPEAN COMMISSION, Brussels, 2016, **available at**: https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/system/files/2016-12/20161109_strategy_paper_en.pdf

٥. التعرف على مدى رغبة الاتحاد الأوروبي وجاهزيته لاستقبال أعضاء جدد.

٦. التعرف على السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بضم المزيد من الأعضاء الجدد داخل الاتحاد الأوروبي.

مشكلة الدراسة:

تمثل عضوية الاتحاد الأوروبي حُلمًا تصبوا الكثير من الدول الأوروبية إلى جعله واقعاً ملموساً، إيمانًا منها بالفوائد المتعددة والمصالح المتنوعة التي ستجنيها من جراء الانضمام إلى تجربة الوحدة الأوروبية سواء تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي متمثلة في الاستفادة من السوق الأوروبية الموحدة لترويج منتجاتها أو الحصول على ما يلزمها من منتجات أوروبية أم تلك المتعلقة بالجانب العسكري والمتمثلة في الاستفادة من القدرات العسكرية للاتحاد الأوروبي ولا سيما في ظل وجود حلف الناتو، فضلا عن الحصول على أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية المتقدمة لتقوية ودعم جيوشها أم تلك المتعلقة بالجانب الثقافي والمتمثلة في الاستفادة من الجامعات والأكاديميات الأوروبية ونقل العلم والتكنولوجيا الأوروبية إلى شعوبها.

والحق فإن المشكلة البحثية تدق وتبدو جلية واضحة، عندما تتهافت الدول الأوروبية بل وغير الأوروبية من أجل الحصول على عضوية الاتحاد الواحدة تلو الأخرى، حيث تواجه هذه الدول مجموعة من الشروط والمعايير المتطلبة في الدولة طالبة العضوية. وهنا يقع على عاتق هذه الدول ضرورة والتزام يتعلقان بتوفيق أوضاعها بما يتناسب مع معايير الانضمام للاتحاد سواء تلك التي تحددت في قمة المجلس الأوروبي المنعقدة في كوبنهاجن في ديسمبر عام ١٩٩٣ كشروط أساسية يجب توافرها في الدول الراغبة في نيل العضوية أم تلك الواردة في قمة مدريد عام ١٩٩٥؛ وعليه فإن الاتحاد الأوروبي لا يسمح بالعضوية إلا للدول التي تلتزم باستيفاء المعايير المذكورة سلفا حتى تصبح مؤهلة لأن يتمتع مواطنيها بجنسية الاتحاد الأوروبي (مواطنية الاتحاد). وقد انطبقت المشكلة

البحثية على عدد من الحالات التي ستشملها الدراسة بالتحليل، مثل دول غرب البلقان وأوكرانيا وتركيا والتي شرعت بالفعل في تقديم طلبات العضوية وبدء المفاوضات، ورغم أهمية هذه الدول بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلا أن هناك بعض العوائق والاعتبارات التي قد تؤخر من عملية انضمامها سواء كانت تلك العوائق والتحديات متعلقة بالدول ذاتها **(كالحالة الاقتصادية – تراجع عملية الإصلاح السياسى)** أو بالاتحاد ذاته **(القدرات المالية – المشاكل الهيكلية– الشئون والقضايا الدولية)**، مما قد يحد من قدرة الاتحاد على ضم المزيد من الأعضاء.

تساؤلات الدراسة:

بناءً على ما سبق طرحه من مشكلة بحثية، نطرح عددا من التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عليها:

١. لماذا تتهافت الدول الأوروبية وتتسابق من أجل الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي؟

٢. هل تعد عضوية الاتحاد الأوروبي من الصعوبة بمكان أمام الدول الأوروبية مما يستوجب مرورها بمراحل عديدة واستغراق مدد طويلة للحصول على العضوية الكاملة؟

٣. ما هي معايير كوبنهاجن؟

٤. ما هي أنماط العضوية داخل الإتحاد الأوروبي؟

٥. كيف يدير الإتحاد الأوروبي سياسات الجوار الأوروبية مع الأقاليم التي لا تنتمي للأتحاد؟

٦. ما هي الآليات المتبعة داخل الاتحاد الأوروبي لفحص طلبات نيل العضوية والتحقق من استيفاء المعايير من جانب الدول طالبة العضوية؟

٧. إلى أي مدى حققت الدول محل الدراسة تقدماً في المفاوضات من أجل الانضمام للاتحاد وما هي العقبات التي تقف أمام انضمامها والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بها؟

منهج الدراسة

تستعين الدراسة بمجموعة من المناهج لتحليل ودراسة موقف الاتحاد من ضم أعضاء جدد والمعايير والشروط المتطلبة ومعوقات الانضمام، نستعرضها فيما يلي:

١) منهج الدور:

يستفاد بمنهج الدور في دراسة مدى إمكانية ضم دول جديدة للاتحاد الأوروبي وموقفه تجاه طلبات العضوية وذلك بتحليل سياساته الخارجية والدور الذي يلعبه الإتحاد خارج القارة الأوروبية تجاه الدول المرشحة للانضمام، وهناك ٤ مفاهيم تساعدنا على تحليل السياسة الخارجية طبقا لذلك المنهج:

١- اداء الادوار الذي يشمل المواقف والقرارات التي تتخذها الحكومات.

٢- مفهوم الدور الوطني.

٣- التغيرات في الدور الناتجة عن ظروف مختلفة او تطورات خارجية.

٤- الفعل المتخذ بناء على هذه الفروض والتغيرات.

حيث يُفترض أن السلوك يحدث بناءً على العديد من المواقف والاتجاهات، والجهات الفعالة التي تنتج عنها الأدوار المختلفة.

ويمكن اعتبار الدور الوطني هو الأداء العام لسلوك الحكومات فى السياسة الخارجية، ويشمل أنماط المواقف والوظائف والالتزامات تجاه الدول الأخرى كما يتضمن إتجاهات صناع القرار نحو الالتزامات والمواقف والاجراءات المناسبة لهم ويفترض ان اتجاهات صناع القرار حول أمنهم ومهامهم فى النظام الدولي والمناطق الإقليمية تتفق مع الدور الوطني[1].

ويعتبر أشهر هذه الادوار: المؤيد للتحرير، الزعيم الإقليمى، المدافع الإقليمى، النشط المستقل، المدافع عن المبادئ، الوسيط، المطور، صانع السلام، القدوة او النموذج، المكافح للإرهاب، الحليف الدائم. **وفيما يلي سنقوم بتفسير الادوار التي قد يلعبها الاتحاد الأوروبي كأدوار رئيسية فى الأقاليم المرشحة للانضمام:**

[1] K. J. HOLST, **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy** ,UNIVERSITY OF BRITISH COLUMBIA, 1970, p4,5.

١. **الزعيم الإقليمي:** يرى الاتحاد الأوروبي ذاته أن لديه موارد وقدرات كافية لتمكينه من الهيمنة على المجال الإقليمي.

٢. **المدافع الإقليمى:** نظرا لمكانته الاقليمية أو قدراته المختلفة، يرى الاتحاد أن عليه واجب حماية الساحة الاقليمية.

٣. **النشط المستقل:** يقوم الاتحاد بمهمة اتباع سياسة خارجية مستقلة ونشطة، أي سياسة خارجية تخدم مصالحه، ويهدف إلى زيادة وتنويع التفاعل مع الوحدات الدولية المختلفة. فالاتحاد الأوروبي، يسعى بكل طاقته للعب دور قيادي في النظام الدولي الجديد، فرغم تعدد الفاعلين الدوليين وجنوح هذا النظام نحو التعددية القطبية إلا أن الاتحاد لديه رغبة في المشاركة في صناعة القرار الدولي – بدرجة أو أخرى– لما له من تأثير على الأمن الأوروبي والمصالح الخارجية للاتحاد ودوله[١]، وهذا ما ينعكس على سياسته الخارجية.

٤. **المدافع عن المبادئ:** يرى الاتحاد الأوروبي أن من واجبه حماية وتعزيز مبادئ ومعتقدات معينة يمكن أن تكون المعتقدات سياسية مثل الحماية تعزيز الديمقراطية والحرية أو دينية مثل حماية المسيحية واليهودية أو الاسلام. وهذه تأتي في إطار الدور الكبير للاتحاد في حماية حقوق الإنسان بكافة أنواعها ليس فقط داخل القارة الأوروبية ولكن في أنحاء العالم[٢].

٥. **الوسيط:** يعتبر الاتحاد ذاته قادر على أن تقوم بمهام محددة من أجل التوفيق بين الصراعات وسوء الفهم بين الدول والتكتلات.

٦. **المطور:** يشعر الاتحاد أن لديه واجب للمساعدة وتطوير العالم الأقل تقدما.

---

[١] الجميلي، صـــدام مرير (٢٠٠٩)، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.

[٢] رابح، منزر (٢٠١٧)، الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان، القاهرة: المؤسسة الحديثة للكتاب.

٧. **القدوة أو النموذج:** يتبع الاتحاد سياسات معينة من أجل تعزيز مكانته، والحصول على النفوذ، وأن يكون له دور سواء في النظام الدولي أو في نظام معين فى منطقة أو عده المناطق.

٨. **صانع السلام:** يضطلع الاتحاد بمهمة النهوض السلام والوفاق في العالم.

ويمكن أن تلعب الدول أو المنظمات عده أدوار فى وقت واحد وفي بعض الحالات، تكون الدول والمنظمات ملزمة بأن تؤدي في الوقت نفسه أدوارا متعارضة تتطلب مجموعة متناقضة من الإجراءات. وهذا يضع صناع القرار في مجال السياسة الخارجية في حالة مربكة تم تحديدها على أنها صراع الأدوار[١].

٢) المنهج المؤسسي:

يستفاد به في دراسة الاتحاد الأوروبي ذاته كمؤسسة من حيث آلية اتخاذ القرار وصياغة السياسات الخارجية مع مختلف الدول وما هي الألية التي يتبعها لضم أعضاء جدد، وكذلك العوامل الهيكلية والمادية والسياسية التي تحكم إدارة الاتحاد والتي قد تمنحه الحرية لضم المزيد من الأعضاء أو تثنيه عن فعل ذلك.

٣) المنهج المقارن:

يستفاد به في عقد المقارنات العلمية والتحليلية بين عدة دول مرشحة للانضمام كتركيا ودول غرب البلقان وأوكرانيا، ومدى التقدم الذي أحرزته هذه الدول ابتداء من تقديم طلب العضوية واجراءاتها ومراحلها، ومدى التزامها بتطبيق المعايير الواجب توافراها في الدولة الراغبة في الانضمام للاتحاد.

تقسيم الدراسة.

تنقسم الدراسة إلى مبحثين اثنين أما أولهما فيتناول أشكال العضوية في الاتحاد الأوروبي ومدى قدرة الاتحاد الأوروبي على ضم المزيد من الدول والمعايير

[1] Sofiane Sekhri, **The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries ,**African Journal of Political Science and International Relations ,October 2009,p68

التي تحكم عملية الانضمام للاتحاد سواء كانت معايير داخلية أو خارجية والإجراءات التي تنظم ذلك، أما ثانيهما فيتناول بالتحليل الظروف والملابسات المتعلقة بالدول طالبة العضوية والمرشحة للانضمام والاحتمالات المستقبلية ذات الصلة بضم هذه الدول انتهاء بمدى إمكانية الحصول على العضوية الكاملة وتشمل هذه الحالات **(تركيا- دول غرب البلقان- آيسلندا- أوكرانيا).**

المبحث الأول:

العضوية في الاتحاد الأوروبي: ماهيتها ومعاييرها وأشكالها

تهدف السياسة التوسعية للاتحاد الأوروبي إلى توحيد الدول الأوروبية في مشروع سياسي واقتصادي مشترك بناءً على قيم الاتحاد، وتعد السياسة التوسعية للاتحاد الأوروبي واحدة من السياسات التي يقوم عليها الاتحاد[1]، وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمجتمعية وتوطيد السلام والاستقرار والديمقراطية في جميع أنحاء القارة الأوروبية، فضلا عن تعزيز وجود الاتحاد الأوروبي على الساحة العالمية. الأمر الذي يتطلب من مؤسسات الاتحاد وهياكله الوظيفية المتنوعة، التنسيق فيما بينها لانجاح السياسات الخارجية والأمنية لتجربة الوحدة، فضلا عن حماية مصالح الاتحاد في أنحاء الكرة الأرضية، وعدم المساس بمكانته ونفوذه الخارجي[2].

هذا ويستطيع الاتحاد تحقيق ما تقدم من خلال أشكال وصور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي يتبعها، أولها: الإستراتيجيات المشتركة، وهذه تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة إستراتيجية يُراد لها ربط الاتحاد الأوروبي بدوله أو مجموعة معينة من الدول ممن يحتلون مكانة خاصة على قائمة أولوياته؛ لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو اقتصادية أو أمنية

---

[1] McCormick, John, Olsen, Jonathan (2016), The European Union: Politics and Policies , 6th Edition, Westview Press.

[2] الإمام، محمد محمود(١٩٩٨)، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

أو غيرها. وثانيها: العمليات المشتركة، وهي عمليات ميدانية قد يضطر إليها الاتحاد الأوروبي أو يُطلب منه القيام بها بمفرده أو بالتعاون مع دول أو منظمات أو تجمعات دولية أخرى في أوقات الكوراث الطبيعية أو الأزمات، وقد تأخذ شكل الإغاثة الإنسانية أو المشاركة في قوات حفظ السلام. أما ثالثها: المواقف المشتركة، وهي التي تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية يتحتم عليه أن يكون له موقفا بشأنها، وقد يتم التعبير عن الموقف في شكل بيان مشترك على مستوى القمة(المجلس الأوروبي) أو مستوى مجلس الوزراء(مجلس الاتحاد الأوروبي) أو على مستوى الممثل الأوروبي للشئون الخارجية. وقد تكون هذه المواقف مصحوبة بإجراءات معينة على شكل فرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية، وهنا يتم إصدار المواقف على مستوى المجلس الأوروبي أو مجلس الوزراء وفقا لقاعدة الإجماع[١].

وفي ضوء ما سبق فإن الحديث عن فتح الباب لعضويات جديدة بالاتحاد، يجب ألا يخرج عن الضوابط والمعايير التي تضمنها تفصيلا النظام القانوني للاتحاد. ولقد تناولت معاهدة الاتحاد الأوروبي(ماستريخت) الأساس القانوني للعضوية فيهن حيث نصت المادة الثانية على أن الاتحاد الأوروبي قد تأسس على قيم احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات، وأن هذه القيم مشتركة بين الدول الأعضاء في مجتمع تسود فيه التعددية وعدم التمييز ، ويسود فيه كذلك قيم التسامح والعدالة والتضامن والمساواة بين المرأة والرجل[٢].

هذا وقد نصت المادة ٤٩ من ماستريخت على أنه يجوز لأي دولة أوروبية تحترم القيم المشار إليها في المادة الثانية وتلتزم بتعزيزها، كي تتقدم لتصبح عضوًا في الاتحاد

---

[١] نافعة، حسن(٢٠٠٤)، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٤٤٩-٤٥٠.

[٢] أنظر المادة الثانية من معاهدة الإتحاد الأوروبي على الرابط التالي (ص١٧): https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:C:2016:202:FULL&from=EN

الأوروبي، على أن يتم إخطار البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية القطرية بهذا الطلب، كما يجب على الدولة طالبة العضوية توجيه طلبها إلى المجلس الأوروبي، الذي يقوم من جانبه، بالموافقة بالإجماع على الطلب بعد التشاور مع المفوضية الأوروبية، وبعد ذلك الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي بالأغلبية، مع الأخذ في الاعتبار شروط الأهلية التي وافق عليها المجلس الأوروبي[١]، الأمر الذي يعنى أن الدولة التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي توجه طلبها إلى المجلس الأوروبي الذي يطلب من المفوضية الأوروبية تقديم رأيها، ويتم إخطار البرلمان الأوروبي بهذا الطلب إذا كان رأي المفوضية مؤيداً، وهنا فإن المجلس الأوروبي قد يقرر – بالإجماع – منح صفة " الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد"، بناء على توصية من المفوضية، ثم يقرر المجلس – مرة أخرى بالإجماع – ما إذا كان ينبغي فتح المفاوضات.

ومن اللافت انقسام مجموع تشريعات الاتحاد الأوروبي بشأن العضوية المكتسبة، إلى أكثر من ثلاثين فصلاً، ويكون للمفوضية الأوروبية – وقبل بدء المفاوضات الفعلية – تقديم تقرير يطلق عليه تقرير "**فحص**" لكل فصل، حيث تضع توصيتها في هذا الشأن وهي التوصية التي بموجبها، يقرر المجلس الأوروبي بالإجماع ما إذا كان سيتم فتح فصول لمفاوضات جديدة أم لا، كما يتم تقييم تنفيذ هذه الفصول بأنه مرضٍ أم لا. وقد توصي المفوضية "**بإغلاق مؤقت**" للمفاوضات نتيجة لعدم إحراز أي تقدم في الفصول الثلاثين الرئيسية التي يضم كل منها تطبيق معايير الانضمام للاتحاد في موضوع معين. وعند اكتمال المفاوضات حول جميع الفصول، يتم دمج الشروط والأحكام – بما في ذلك البنود المحتملة والترتيبات الانتقالية – في معاهدة الانضمام بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدولة المنضمة، وبعد موافقة البرلمان وموافقة المجلس بالإجماع يمكن توقيع معاهدة الانضمام ثم يتم تقديمها حتى يتم تصديقها من قبل جميع الدول المتعاقدة[٢].

---

[١] انظر المادة ٤٩ من معاهدة الإتحاد الأوروبي على الرابط التالي (ص ٤٣): https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:C:2016:202:FULL&from=EN

[2] De Munter, André (2021)**," THE ENLARGEMENT OF THE UNION",** Fact Sheets on the European Union – 2021, European Union, 10/2021,

وقد تضمنت معايير كوبنهاجن، الشروط التي يجب أن تفي بها الدول المرشحة قبل أن تصبح جزءًا من الاتحاد الأوروبي، وقد تم وضع هذه المعايير في عام ١٩٩٣ من قبل المجلس الأوروبي في كوبنهاجن، وتم تعزيزها لاحقًا في عام ١٩٩٥ من قبل مجلس مدريد الأوروبي[١]، حيث تقيم هذه المعايير ما إذا كانت الدولة مؤهلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أم لا، ولكي تصبح دولة ما عضوًا في الاتحاد الأوروبي فإن هناك ثلاثة معايير أساسية يجب تحقيقها وهي[٢]:

١- استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتها.

٢- وجود اقتصاد سوق فعال قادر على المنافسة في السوق الأوروبي.

٣- القدرة على تحمل التزامات العضوية في الاتحاد بما في ذلك الالتزام بأهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والنقدية.

وقد أضافت قمة المجلس الأوروبي في مدريد عام ١٩٩٥ شرط رابع مؤداه:

٤- ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في عضوية الاتحاد قادرة على تنفيذ قوانين وقواعد وسياسات الاتحاد الأوروبي، على معنى وجوب أن تكون الهياكل الإدارية والمؤسسية داخل الدولة المرشحة للعضوية قادرة علة تنفيذ وتطبيق هذه القواعد وتلك السياسات.

والحق، يقوم الاتحاد الأوروبي بمراقبة التقدم الذي تحرزه الدول المرشحة للانضمام من خلال تقديم تقارير تشمل أوضاع تلك الدول، كما يقدم الاتحاد التمويل والمساعدات للدول المرشحة من خلال عدة برامج مثل (ISPA) لدعم البنية التحتية

available in the following link:
https://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/en/FTU_5.5.1.pdf

[١] حسن، جواس(٢٠١٠)، طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية – سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، القاهرة: دار المعرفة للطباعة والنشر.

[٢] المبيضين، مخلد عبيد(٢٠١٢)، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ١١٧.

و(PHARE) لدعم المؤسسات المالية والاستثمار و(SAPARD) لدعم التنمية الريفية والزراعة.

وغني عن البيان أنه عندما تم إقرار معايير كوبنهاجن في عام ١٩٩٣، لم ينشئ الاتحاد الأوروبي أي آلية تضمن امتثال كل دولة للمعايير، ومن ثم تم إقرار الآليات بعد ذلك لضمان الالتزام بالمعايير، وذلك في أعقاب العقوبة التي فرضت في أوائل عام ٢٠٠٠ على حكومة وولفجانج شيسيل في النمسا من قبل ١٤ دولة عضو من أعضاء الإتحاد، ثم في وقت لاحق تم إقرار بعض الآليات الأخرى في فبراير ٢٠٠٣ بموجب معاهدة نيس [١].

وتجدر الإشارة أنه بانضمام كرواتيا في الأول من يوليو ٢٠١٣ أصبح عدد أعضاء الاتحاد ٢٨ عضوا، ومنذ ذلك الوقت لم تنضم أي دولة أخرى إلى الاتحاد الأوروبي إلا أن العدد تراجع إلى ما كان قبل انضمام كرواتيا، ليكون ٢٧ عضوا بعد مغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي في ٣١ يناير ٢٠٢٠، ومع ذلك فالاتحاد الأوروبي يجري حالياً عدد من مفاوضات الانضمام مع كل من الجبل الأسود(مونتينجرو) وصربيا وتركيا، أما ألبانيا وجمهورية مقدونيا الشمالية، فيعتبران دولتان مرشحتان في حين أن البوسنة والهرسك وكوسوفو مرشحتان محتملتان للانضمام، كما تسعى أوكرانيا للانضمام بشكل أسرع لدعم موقفها خلال حربها مع روسيا من أجل الاحتماء بمظلة الحماية الأوربية العسكرية.

- أشكال العضوية داخل الاتحاد الأوروبي:

تتعدد أشكال العضوية في إطار الاتحاد الأوروبي[٢]، ويتمتع كل شكل منها بطبيعته الخاصة لخدمة قطاع معين من الدول الأوروبية، وبيانها فيما يلي:

---

[1] Gordon, Jason (22 July 2021)**," Copenhagen Criteria – Explained",** Global Business, International Law & Relations, Business Management & Operations, home, The Business Professor website, https://thebusinessprofessor.com/en_US/global-international-law-relations/copenhagen-criteria-definition

[٢] باول، جيليان(٢٠٠٦)، الإتحاد الأوربي، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

أ. منطقة الشنجن:

تضمن منطقة شنجن حرية الحركة ووتتسم بالحدود المرنة التي تخدم أكثر من ٤٠٠ مليون من مواطني الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي أو يزورونه كسياح أو طلاب أو لأغراض تجارية (أي شخص موجود بشكل قانوني في الاتحاد الأوروبي)، وتتيح حرية التنقل لكل مواطن في الاتحاد الأوروبي، إمكانية السفر والعمل والعيش في إحدى دول الاتحاد الأوروبي دون إجراءات خاصة، حيث يتم تمكين المواطنين من التنقل في جميع أنحاء منطقة شنجن دون الخضوع لعمليات التفتيش على الحدود. وتضم هذه المنطقة اليوم معظم دول الاتحاد الأوروبي، باستثناء بلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، وأيرلندا، ورومانيا. ومع ذلك، فإن بلغاريا وكرواتيا ورومانيا ما والت في طور الانضمام إلى منطقة الشنجن، بالإضافة إلى ذلك فقد انضمت للمنطقة أيضًا بعض الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل: أيسلندا والنرويج وسويسرا وليختنشتاين إلى المنطقة[١]، وهي مجموعة الدول أعضاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية (الإيفتا).

ب. منطقة اليورو:

يمكننا القول بأن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، هي جزء من الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (EMU) المسئول عن تنسيق صنع السياسات الاقتصادية لدعم الأهداف الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وفى إطار ذلك فقد اتخذ عدد من الدول الأعضاء خطوة مهمة لدعم ذلك من خلال استبدال عملاتها الوطنية بالعملة الموحدة (اليورو)، وتشكل هذه الدول الأعضاء حالياً ما يُعرف بـ منطقة اليورو، نسبة إلى استخدامها اليورو بدلا من عملاتها الوطنية في التعاملات المالية[٢].

---

[1] Policies**," Schengen Area",** European commission, https://ec.europa.eu/home-affairs/policies/schengen-borders-and-visa/schengen-area_en

[٢] السيسي، صلاح الدين حسن(٢٠٠٣)، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة ـــــ اليورو، القاهرة: عالم الكتب.

والحق، لقد تم إصدار اليورو لأول مرة في ١ يناير عام ١٩٩٩، وتم التعامل به في البنوك وأسواق المال حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، ثم تم التعامل به وظيفيًا ورسميًا في ١ يناير عام ٢٠٠٢، وفي مارس ٢٠٠٢، حل اليورو محل العملات الأخرى. والحق، كانت منطقة اليورو تتكون من ١١ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم ١٥ دولة، وانضمت اليونان لاحقاً في عام ٢٠٠١ تلتها سلوفينيا في عام ٢٠٠٧، وقبرص ومالطا في عام ٢٠٠٨، وسلوفاكيا في عام ٢٠٠٩، وإستونيا في عام ٢٠١١، ولاتفيا في عام ٢٠١٤، وليتوانيا في عام ٢٠١٥، حتى بلغ عدد أعضاء منطقة اليورو اليوم ١٩ عضوًا. كما اعتمدت أندورا وموناكو وسان مارينو ومدينة الفاتيكان اليورو كعملة وطنية لها بموجب اتفاقيات نقدية محددة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تصدر عملات اليورو الخاصة بها ضمن حدود معينة نظرًا لأنها ليست دولًا أعضاء في الاتحاد الأوروبي. **ويوضح الشكل التالي تقسيم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في منطقة اليورو**[1]**:**

Member Euro-area States	Non-euro area Member States	Member State with an opt-out
Austria	Bulgaria	Denmark
Belgium	Croatia	
Cyprus	Czechia	
Estonia	Hungary	
Finland	Poland	
France	Romania	
Germany	Sweden	

[1] Business, Economy, Euro**," What is the euro area?",** European Commission website, https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/euro-area/what-euro-area_en

Greece		
Ireland		
Italy		
Latvia		
Lithuania		
Luxembourg		
Malta		
Netherlands		
Portugal		
Slovakia		
Slovenia		
Spain		

Source: European Commission website,

https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/euro-area/what-euro-area_en

ج. الاتحاد الجمركي:

يعتبر الاتحاد الجمركي الأوروبي من أكبر التكتلات التجارية في العالم، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والصين، ففي عام ٢٠٢٠، بلغت قيمة تجارة الاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى ٧ر٣ تريليون يورو، وكان نصف التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل أساسي مع أربعة شركاء رئيسيين هم: **الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسويسرا**، حيث وصل حجم الرسوم الجمركية المحصلة من جراء الشراكات في عام ٢٠٢٠ إلى ٨ر٢٤ مليار يورو.

وغني عن البيان أن جميع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، هم أعضاء في الاتحاد الجمركي بالإضافة لأربعة أقاليم أخرى هي **(موناكو " اتفاقية الجمارك الفرنسية**

دخلت حيز التنفيذ ١٩٦٨" ، أندورا "اتفاق تبادل مشترك لا يشمل المنتجات الزراعية دخل حيز التنفيذ في ١٩٩١"، سان مارينو "اتفاق تعاون مشترك دخل حيز التنفيذ في ٢٠٠٢"، تركيا "اتفاق تعاون مشترك بموجب القرار الصادر من اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و تركيا و قد دخل حيز التنفيذ في ١٩٩٥ و لا يشمل المنتجات الزراعية"، هذا مع التأكيد على أن بريطانيا كانت عضواً في الاتحاد الجمركي قبل انسحابها من الاتحاد الأوروبي في يناير ٢٠٢٠، وعلى الرغم من انسحابها، فقد وثقت بريطانيا علاقتها الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي والجمركي وبالتحديد بعد الانفصال رسمياً بموجب اتفاق التجارة والتعاون الذى أُبرم في ديسمبر ٢٠٢٠ و دخل حيز النفاذ في مارس ٢٠٢١.[١]

- حدود قدرة الاتحاد الأوروبي على ضم المزيد من الدول:

يعد خروج بريطانيا من أهم التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي في الفترة الأخيرة بعد الاستفتاء الذي أجري في ٢٣ يونيو ٢٠١٦، فبعد قضاء ٤٣ سنة في عضوية الاتحاد الأوروبي، صوت ٩ر٥١٪ من الشعب البريطاني لصالح الخروج من الاتحاد بينما صوت ١ر٤٨٪ لصالح البقاء[٢]، فما من شك أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، قد أثَّر بشكل كبير على الدور العالمي للاتحاد، فبريطانيا هي القوة العسكرية الأولى للاتحاد الأوروبي، فضلا عن أنها توفر للاتحاد الأوروبي شبكة دبلوماسية مهمة ومتميزة، وقدرات استخباراتية عالية، حيث تُعد الدبلوماسية والقوة الناعمة والتعاون الدولي حجر الأساس في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتي ستكون أقل تأثيراً على الساحة العالمية من دون بريطانيا وهو الأمر الذي سيدفع الاتحاد نحو اتباع سياسات جديدة سواء في سبيل ضم أعضاء جدد أو دعم سياسات الجوار الأوروبية[٣].

---

[١] للمزيد أنظر الرابط التالي: https://ec.europa.eu/taxation_customs/index_en

[2] Cremades, Miguel and Novak, Petr(January 2017)**, Brexit and the European Union: General Institutional and Legal Considerations**, European Parliament,p14.

[3] Oliver Patel and Christine Reh, **Brexit: The Consequences for the EU's Political System** ,UCL Constitution Unit Briefing Paper, UCL Constitution

فبالنسبة لسياسة التوسع وقبول العضوية، فقد أكد الاتحاد الأوروبي التزامه باستكمال المفاوضات مع الدول المرشحة للانضمام، في تأكيد على أن خروج بريطانيا لن يؤثر على المفاوضات الجارية إلا أنه كانت ولا تزال هناك عده مخاوف من جراء اتباع سياسة ضم أعضاء جدد للاتحاد، فضلا عن المخاوف التي ارتبطت بخروج بريطانيا وما قد يرتبه ذلك من تباطؤ من سير أعمال المفاوضات وهو ما أطلق عليه "سياسة التجميد" نتيجة لما قد ينجم عن ذلك من طول الوقت المستغرق لمفاوضات الخروج".

أما حالياً، وفي مرحله ما بعد الخروج البريطاني، فإن أولويات الاتحاد الأوروبي ستتمثل في توطيد وتنمية الاتحاد، والحد من أضرار وتبعات خروج بريطانيا والتي تشمل إعادة تخصيص الموارد والميزانية، الأمر الذي سيكون له تاثيره السلبي على الدعم الموجه لتوسعة الاتحاد، مما يجعل النتيجة المحتملة عدم قبول انضمام أي دولة في المستقبل القريب خاصة أن الإتحاد لم يواجه هذا الوضع من قبل(انسحاب إحدى دوله)[١]، وعلى الجانب الآخر فهناك فريق من المتابعين للشأن الأوروبي يدعم مبدأ العمل على إدخال أعضاء جدد إلى الاتحاد من منطلق أن هذا المبدأ من شأنه دعم الاصلاحات التي تحتاجها الدول المرشحة للانضمام والتي ستعمل جاهدة لاستيفاء اشتراطات ومعايير الانضمام، وفي الوقت ذاته سيتمكن الاتحاد من مواجهة الآثار المترتبة على الخروج البريطاني[٢].

وعندما نتحدث عن تلك التحديات التي قد يواجهها الاتحاد الأوروبي ودوره المستقبلي، فإنه يكون من المناسب الإشارة إلى ما جاء في خطاب للرئيس الفرنسي

Unit, p3, **available at:** https://www.ucl.ac.uk/constitution-unit/sites/constitution-unit/files/briefing-paper-2.pdf

[١] لمزيد من التفاصيل حول الخروج البريطاني، راجع: محمد صادق إسماعيل، ماذا تعرف عن البريكست Brexit؟ الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، دار العربي، الطبعة الأولى القاهرة ٢٠١٨.

[2] Butler, Eamonn (5 SEPTEMBER 2016), **Brexit and the Balkans: Implications for Future EU Enlargement, European Futures**, , http://www.europeanfutures.ed.ac.uk/article-3981

ماكرون في سبتمبر ٢٠١٧ بخصوص تنمية الاتحاد الأوروبي في فتره ما بعد بريطانيا، من **أن هناك ٦ مفاتيح أساسية للسيادة الأوروبية تتمثل فيما يلي:**

أ. دعم كافة جوانب الأمن الأوروبي وذلك من خلال إنشاء قوة تدخل موحدة وإقرار ميزانية دفاع مشتركة، وتنفيذ صندوق للدفاع الأوروبي والتعاون الهيكلي، واستكمال مبادرة الدفاع الأوروبية، وتحقيق تعاون أوثق بين أجهزة المخابرات الأوروبية من خلال إنشاء أكاديمية للمخابرات الأوروبية للمساهمة في مكافحة الارهاب، والعمل على إيجاد قوة حماية مدنية مشتركة.

ب. وضع المعالجات المناسبة لقضايا اللجوء والهجرة بواسطة منطقة مشتركة لإدارة الحدود واللجوء والهجرة من أجل السيطرة على الحدود بشكل فعال واستقبال اللاجئين في ظروف لائقة والعمل على إدماجهم.

ج. صياغة سياسة خارجية تتطلع إلى إفريقيا والبحر المتوسط من أجل تطوير شراكة جديدة على أساس التعليم والصحة وتحول الطاقة.

د. ضرورة أن تكون القارة الأوروبية نموذجاً للتنمية المستدامة وهو ما يتأتى من خلال تعزيز الاستثمار في مجالات النقل والإسكان والصناعة والزراعة.

هـ. التكيف مع العالم الرقمي بتنمية الابتكار والعولمة وتمويل البحوث في المجالات الجديدة.

و. جعل منطقة اليورو، قلب القوة الاقتصادية العالمية في أوروبا والقيام بالإصلاحات التي تحتاجها أوروبا بهدف ضمان النمو الاقتصادى والاستقرار في حالة التغييرات الاقتصادية.

وفيما يتعلق برؤية ماكرون المستقبلية للاتحاد الأوروبي، فقد اكد على ضرورة أن يكون الاتحاد هو نطاق العمل المشترك على أساس القيم الديمقراطية المشتركة الثابتة، وسوق أوروبي أبسط وأكثر فعالية مع اتباع سياسة تجارية رشيدة يتم إصلاحها على مستويات ثلاثة هي: **(الشفافية في التفاوض – تنفيذ الاتفاقيات والمعايير الاجتماعية والبيئية – المعاملة بالمثل)** بالإضافة إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد

الأوروبي[1]، فإذا تمكن الاتحاد الأوروبي من ذلك فانه سيكون قادراً على التوسع ويكون لديه القدرة على انتهاج سياسة يكون التعاون فيها متاحاً للجميع[2].

بناءً على ما سبق من استعراض لسياسات واتجاهات الاتحاد الأوروبي والتحديات التي يواجهها خاصة فيما يتعلق بالدور الخارجي وتأثير خروج بريطانيا على سياسة التوسع الأوروبية، فإنه يكون من المناسب القيام بدراسة السياسة التوسعية للاتحاد الأوروبي واحتمالات ضم دول جديدة.

المبحث الثاني:

الدول المرشحة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي وجهودها نحو استيفاء المعايير

يرى العديد من المفكرين والمهتمين بالشأن الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي يمارس سلطة معيارية من خلال نشر مجموعة من المبادئ، تشمل سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، وينطلقون من رؤية مفادها أن إدارة علاقات الاتحاد الخارجية تقوم على أساس متابعة تشكيل البيئة والهياكل التي تقبل بمعايير وقواعد الاتحاد الأوروبي، بينما يتجه فريق آخر نحو تبني وجهة أخرى من النظر، حيث يؤكد أنصار هذا الفريق أن سلطة الاتحاد نابعة من قوة واقعية، تسعى من أجل تحقيق مصالحها حتى وإن كانت متنكرة في زي المعيارية.[3] وبهدف تعزيز سياساته الأمنية والخارجية، بادر الاتحاد

---

[1] رحب رئيس المفوضـــية الاوروبية جان كلود وينكر بمقترحات ماكرون وشـــكره على دعمة لعمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

[2] Macron, Emmanuel(26 September 2017), "**Initiative for Europe A sovereign- united-democratic Europe"**. http://www.elysee.fr/assets/Initiative-for-Europe-a-sovereign-united-democratic-Europe-Emmanuel-Macron.pdf

[3] Delsarto, Raffallaa(2016), "**Normative Empire Europe: The European Union, its Borderlands, and the Arab Spring"**, Journal of common market study, p4

الأوروبي في ٢٠٠٣ إلى نشر وثيقة إستراتيجية بعنوان " أوروبا الآمنه في عالم أفضل "، ركزت على التحديات الأمنية الجديدة وضرورات حل الصراعات الإقليمية، وحدد هذه الوثيقة الإستراتيجية، المناطق ذات الأولوية للاتحاد خاصة البحر المتوسط والشرق الأوسط فضلاً عن دول جنوب شرق أوروبا بما في ذلك منطقة البحر الأسود.

وتأسيسا على المصالح المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمناطق سالفة البيان، اعتمدت المفوضية الأوروبية(جهة فحص طلبات العضوية) في ٢٠٠٦ وثيقة "تعزيز سياسة الجوار الأوروبية " تلتها وثيقة أخرى تحت مسمى "التعاون مع البحر الأسود – تعاون إقليمي جديد"، ولقد وتناولت الوثيقتان القضايا المتعلقة بالديمقراطية والهجرة وأمن الطاقة والتعاون الإقليمى والتنمية وغيرها.[1]

وبشأن الانضمام للاتحاد، استمرت المحادثات مع ٦ دول من غرب البلقان هي: الجبل الأسود و صربيا و مقدونيا الشمالية و ألبانيا كمرشحين رسميين، كما تقدمت البوسنة و الهرسك بطلب رسمي للحصول على عضويه الاتحاد الأوروبي فى ٢٠١٦ كما تقدمت كوسوفو بطلب مماثل، وهنا دعا رئيس المفوضية الأوروبية السابق جان يونكر في خطاب له فى سبتمبر ٢٠١٧ إلى الحفاظ على مصداقيه المفاوضات الجارية مع دول البلقان مع استبعاد انضمام تركيا فى المستقبل القريب نتيجة لانتهاكات صارخة للقانون والحريات والحقوق الأساسية هناك مما ألقى بظلاله على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ولا سيما بعد محاوله الانقلاب الأخيرة في يونيو ٢٠١٦[2]، وما أعقبها من انتهاكات.

وفيما يلي نستعرض لعدد من المحاولات والمساعي الدولية باتجاه الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وما ارتبط بتلك المحاولات من ترتيبيات واجراءات، وبيان تلك المحاولات كالتالي:-

---

[1] Üstün, Çiğdem(2016), "**Turkey's Policies in Its Overlapping Neighborhoods with Russia and the European Union**" in Security in Shared Neighborhoods, springer, p60.

[2] Grajewski, Marcin(March 2017), **Turkey and the EU**, European Parliamentary Research Service,.

أولا: دول غرب البلقان

يعتبر الاتحاد الأوروبي من الأطراف الفعالة في منطقة البلقان خاصة بعد ضم رومانيا وبلغاريا إليه، وهو ما جعل الاتحاد جزءاً من المنطقة باعتبارها جهة فعالة إقليميا، حيث يعتبر البحر الاسود مركزاً مهماً لأمن الطاقة كما يعتبر جسراً بين أوروبا وبحر قزوين، ويحصل الاتحاد الأوروبي على ٢٥٪ من وارداته من الطاقة من البحر الاسود؛ لذلك فقد وجد الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري العمل على إستراتيجيات أمن الطاقة فى المنطقة وتنويع الإمدادات الخارجية من الطاقة وتأمين طرق نقلها من خلال تطوير السياسات الأوروبية فى المنطقة[1].

وقد بدأت دولتا الجبل الأسود وصربيا، محادثات العضوية، كما باتت جمهورية مقدونيا الشمالية وألبانيا وكوسوفو والبوسن والهرسك دولا مرشحة للانضمام، فبموجب سياسة الأمن والدفاع المشتركة، يحتفظ الاتحاد الأوروبي بدور داعم رئيسي في تحقيق الاستقرار في هذه منطقة البلقان، حيث قام بنشر بعثة للشرطة في البوسنة والهرسك وبعثة في كوسوفو من أجل دعم سلطات كوسوفو في دعم سيادة القانون، كما تم إيفاد بعثات من أجل التنمية المستدامة في جمهورية مقدونيا الشمالية[2].

إن التعاون الإقليمى ودعم سياسة الجوار تعد من أهم إستراتيجيات الاتحاد الأوروبي فى المنطقة، حيث يهدف الاتحاد من وراء ذلك إلى تعزيز التعاون في مجالات متعددة كالنقل والتجارة الحرة والبنية التحتية وغيرها لدعم الاستقرار بما يخدم التكامل الأوروبي وتوفير الاطار اللازم لإعداد دول غرب البلقان للعضوية، فدول الاتحاد الأوروبي ترى أنه بات من الضروري قبول دول البلقان باعتبار أن استقرار تلك المنطقة، يصب بالدرجة الأولى في استقرار القارة الأوروبية قاطبة، وإيمانا منها بأن البديل هو

[1] Üstün, Çiğdem, Op.cit, p2

[2] "**Western Balkans**", European Union external action, 08/08/2016. https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/7859/western-balkans_en

سيطرة قوى أخرى على تلك المنطقة، مما يهدد القارة الأوروبية[١]. ولقد تُرجمت سياسات التقارب مع دول البلقان إلى العديد من المبادرات والاتفاقيات بدءاً من ميثاق الاستقرار لعام ١٩٩٩ الذى ضم دول البلقان فى نطاق واسع من التعاون السياسى والأمني مروراً بعملية برلين التي تعتبر أحدث مبادرات التعاون الإقليمى في منطقه البلقان[٢].

وتتألف عملية برلين من اجتماعات سنوية رفيعة المستوى عقدت بين حكومات غرب البلقان الست وعدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بين عامي **٢٠١٤ و٢٠١٨**، بهدف تحسين سبل التعاون وتدشين آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والتعليم وحل النزاعات والمجتمع المدني[٣]. وحظت هذه العملية بدعم منطقة غرب البلقان والاتحاد الأوروبي على السواء باعتبارها مبادرة جديدة تستهدف ضم أعضاء جدد لتعزيز التعاون الإقليمي[٤].

وفي هذا السياق، أكد رئيس المفوضية الأوروبية السابق جان يونكر –في خطاب له أمام البرلمان الأوروبي، سبتمبر عام ٢٠١٧– على رغبة الاتحاد الأوروبي في تحقيق المزيد من الاستقرار في القارة الأوروبية، الأمر الذي يوجب الحفاظ على رؤية توسعية ذات مصداقية تشمل دول غرب البلقان، موضحا أنه لن يكون هناك مزيد من التوسع خلال الفترة الحالية؛ نظرا لعدم جاهزية أي من المرشحين، ومع ذلك فمن المنتظر مستقبلاً

---

[١] صلاح، هاني(أكتوبر ٢٠٠٩)، مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، ص ٨٩.

[2] Lilyanova, Velina and others(September 2016), **The Western Balkans and the EU Enlargement and challenges**, European Parliamentary Research Service,.
http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/589791/EPRS_BRI(2016)589791_EN.pdf

[3] Wunsch, Natasha (2018), EU Enlargement and Civil Society in the Western Balkans: From Mobilisation to Empowerment (Palgrave Studies in European Union Politics), Palgrave Macmillan, 1st ed.

[4] Lilyanova, Velina,(4 July 2016) **The Western Balkans' Berlin process: A new impulse for regional cooperation**, European Parliamentary Research Service
http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/586602/EPRS_BRI(2016)586602_EN.pdf

أن يرتفع عدد الأعضاء لأكثر من ٢٧ عضوا، وهو ما يحتم على الدول المرشحة للانضمام أن تولي المعايير الخاصة بسيادة القانون والعدالة والحقوق الأساسية أولوية قصوى في المفاوضات.

والشيء المؤكد أن منطقة غرب البلقان تمثل أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي، فمن مصلحته أن يجعل هذه المنطقة أكثر جاذبية للتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الإقليمى فى جنوب شرقي أوروبا؛ مما يعزز من مكانة أوروبا إلا أن مشاكل الفساد المستشرية في دول غرب البلقان، وتراجع معدلات التنمية الاقتصادية والاستثمار، وتنامي الصراعات فيها دون حلول، قد يحول دون صلاحيتها أو أهليتها للانضمام للاتحاد[1].

ويجدر بنا الإشارة إلى ما جاء بتقرير للبنك الدولي عام ٢٠١٧، من أن غرب البلقان قد يستغرق ما يصل إلى ستة عقود حتى يصل إلى مستويات من الدخل تؤهل دوله للانضمام للاتحاد الأوروبي، وهو ما يتحقق حال استمرار اقتصاديات دول المنطقة بذات معدلات النمو المتسارعة التي سبق أن تحققت بين عامي ١٩٩٥–٢٠١٥، وكانت مديرة البنك الدولي السابقة ليندا جيلدر، قد أكدت على أن دول غرب البلقان قد قطعت خطوات كبيره فى الاصلاح في السنوات الأخيرة إلا أن التركيز على الاصلاحات الهيكلية، قد يعجل من النمو الاقتصادى، ويعزز من سبل العيش التي من شأنها تمكين دول البلقان من الاقتراب من مستويات الدخل الأوروبية.

هذا وقد أضاف تقرير البنك المشار إليه أن الإصلاحات واستقرار الاقتصاد في دول غرب البلقان، قد يسمح بارتفاع معدلات النمو لتصل إلى ٥٪ سنويا مما يمكن هذه الدول من الالتقاء مع الاتحاد الأوروبي وتنال العضوية خلال عقدين بدلا من ستة عقود، موصيا بأهمية زيادة الصادرات والاستثمارات فى المنطقة ودعم العمالة؛ لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة هناك، مما يوجب على الاتحاد الأوروبي تقديم كافة سبل الدعم لهذه

[1] Flessenkemper, Tobias and Reljić, Dušan(27.06.2017), **EU Enlargement: A Six Percent Target for the Western Balkans**, the German Institute for International and Security Affairs SWP, Berlin, https://www.swp-berlin.org/en/point-of-view/eu-enlargement-a-six-percent-target-for-the-western-balkans/

الدول وصولا إلى تحقيق التكامل الإقليمى[1]، ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥– ٢٠١٥، إرتفع العجز في دول غرب البلقان في مجال التجارة مع الاتحاد الأوروبي الى ما يقرب من **٩٤ مليار يورو، كما ي**قدر الدين الحالي للمنطقة بما يقرب من **١٠٠ مليار يورو**؛ لذلك فإن فرص التقارب الاقتصادى بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب البلقان في الوقت الحالي ما زالت ضئيلة[2]. وبالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية فهناك أسبابًا سياسية تتعلق بتفكك يوغسلافيا والحكم الذاتي لكوسوفو والنزاعات الحدودية بين صربيا وكرواتيا وبين صربيا والبوسنة والهرسك وبين مقدونيا الشمالية وكوسوفو، هذا ناهيكم عن انخفاض معدلات الديمقراطية وتنامي صور الفساد في منطقة غرب البلقان ولا سيما في مقدونيا الشمالية وصربيا وفقا لتقارير صادرة عن منظمة فريدم هاوس للديموقراطية لعام ٢٠١٦، الأمر الذي يدفع بالمنطقة بعيدا عن حُلم الانضمام للاتحاد الأوروبي[3].

ومما يؤكد على ما جاء بالتقرير السابق، فألبانيا لديها انقسامات سياسية، وتعاني من الفساد، وينشط بها الاتجار غير المشروع بالمخدرات وعمليات غسل الأموال، وكذلك البوسنة والهرسك ما زالت تشهد الانقسامات التي زادت في السنوات العشر الأخيرة بالرغم من انتهاء الحرب الأهلية بها، فيما تكافح كوسوفو من أجل إقامة حكم ديمقراطي، وفى مقدونيا الشمالية تخلق التوترات التي تتصاعد بين الاعراق المختلفة– حالة من العنف الدائم داخل البلاد. وعلى خلاف بقية دول غرب البلقان، فإن الجبل الأسود نجح فى

---

[1] **Western Balkans Need Faster Growth to Catch Up with European Union**, World Bank,٣٠ November 2017.
http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/11/30/western-balkans-need-faster-growth-to-catch-up-with-european-union-says-world-bank

[2] RELJIĆ, Dušan(6 October 2016), **why is the EU enlargement stuck?** Confrontations Europe,.
http://confrontations.org/la-revue-en/revue-115-en/why-is-the-eu-enlargement-stuck/?lang=en

[3] Gateva ,Miroslava and others, **Western Balkans' Accession to the European Union: Mission (Im)Possible**, CEIS.
http://library.fes.de/pdf-files/bueros/sofia/08091.pdf

الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي إلا أنها ما زالت تحتاج الى مزيد من الاصلاح الاقتصادى للانضمام للاتحاد الأوروبي[١].

والحقيقة، لقد قدم الاتحاد الأوروبي دعما كبيرا لتلك الإصلاحات، وذلك من خلال البعثات الأمنية للمنطقة من أجل دعم سيادة القانون وتنمية المجتمع المدني بالإضافة إلى أنه يدعم المنطقة بما يقرب من **٤٢ مليون يورو** لمكافحة الإرهاب والتطرف، وتمويل البرامج المتعلقة بالأمن وسيادة القانون. وبالنسبة للهجرة، فإن الاتحاد الأوروبي ينفق ما يقرب من **١٠٠ مليون يورو** لتقديم المساعدات الانسانية والتعامل مع تدفقات الهجرة والتقليل من انتهاكات حقوق الإنسان[٢].

وعليه يمكن القول أن التحديات السياسية والتوترات الإثنية بالإضافة إلى الضعف الاقتصادى في المنطقة، قد أدوا جميعا إلى تضاؤل اهتمام أوروبا تدريجياً بهذه القضايا مما عزز وجود جهات فعالة أخرى فى المنطقة كروسيا وتركيا والصين.[٣]

والحق، لا أحد ينكر أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، قد شكل معضلة كبيرة لدول غرب البلقان؛ نظراً لأن بريطانيا تلعب دوراً استراتيجياً كبيراً فى تسريع عمليه الإصلاح فى تلك المنطقة بما كانت تقدمه من مساعدات مالية للتنمية بالتنسيق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة إلى أنها كانت تتزعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وايجاد طرق بناءه لتسوية النزاعات و والحد من الاضطرابات في منطقة البلقان. وعلى الرغم من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلا أن منطقة غرب البلقان ظلت تشكل إقليماً أمنياً مهماً بالنسبة لبريطانيا، فالمؤكد أن الخيرة ستسعى إلى استمرار

---

[1] Tcherneva, Vessela(13 October 2017), **What Europe can do for the Western Balkans**, ECFR,.
http://www.ecfr.eu/article/commentary_what_europe_can_do_for_the_western_balkans_7238

[2] **Factsheet: EU Engagement in the Western Balkans**" , EEAS, Bruxelles, 11 July 2017.
file:///C:/Users/youmna%20ali/Downloads/eeas__european_external_action_service__factsheet_eu_engagement_in_the_western_balkans_-_2017-09-19.pdf

[3] IBID.

الشراكة في المنطقة، وهو ما أكدته الحكومة من أنه رغم فوائد دول البلقان الاقتصادية لبريطانيا خاصة والاتحاد الأوروبي عامة ألا أن العامل الأكثر أهمية بالنسبة لهذه الدول يتمثل في تشكيل البيئة الأمنية فى المنطقة، وبتحقق هذا العامل من العوامل التي يكون لها دور كبير في نجاح هذه الدول في اتمام انضمامها للاتحاد الأوروبي[1].

ونستعرض فيما يلي دول غرب البلقان الراغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي ومدى التقدم الذي أحرزته كل منها للوفاء بمعايير العضوية:

أ. مونتينيجرو (الجبل الأسود):

بدأت الجبل الأسود المفاوضات في ٢٩ يونيو ٢٠١٢، حيث تم فتح ٢٨ فصلاً للمفاوضات وأغلق ٣ مؤقتًا و تتبقى ٧ لإستكمال عملية الانضمام، فضلا عن ذلك، فإن الجبل الأسود ليس لديه نزاعات ثنائية مع أي دولة عضو فى الاتحاد الأوروبي أو أي بلد مجاور، فهي تسعى إلى إحراز التقدم فى الإصلاحات اللازمة للعضوية، وهنا أشاد تقرير المتابعة الصادر عن الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٥ بالتقدم المحرز فى الجبل الأسود، الأمر الذي تسبب في توجيه دعوة دعوة إلى الجبل الأسود عام ٢٠١٦ من أجل الانضمام للناتو، والذي أصبح عضوا بالحلف بالفعل لاحقاً إلا أنها ما زالت تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد فيما يتعلق بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وعلى ذلك فهي أقرب دول البلقان للانضمام للاتحاد الأوروبي حتى الآن، فوفقًا لتقييم المفوضية الأوروبية، يتم ضمان التوازن العام حاليًا بين التقدم في إطار فصول سيادة القانون والتقدم في مفاوضات الانضمام، وتظل الأولوية لتحقيق مزيد من التقدم الشامل في المفاوضات والوفاء بالمعايير المؤقتة لسيادة القانون المنصوص عليها في الفصلين ٢٣ و٢٤، حيث يتعين على السلطات القطرية أن تثبت عمليًا التزامها بأجندة إصلاح الاتحاد الأوروبي في الجبل الأسود، بما في ذلك المجالات المتعلقة بحرية التعبير وحرية الإعلام ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة والإصلاح القضائي.

---

[1] Ker-Lindsay, James(2015), **Britain 'Brexit' and the Balkans** ,The RUSI Journal, p5, **available at:** http://eprints.lse.ac.uk/64403/1/Ker_Lindsay_Britain%20%27Brexit%27%20and%20.pdf

ب. **صربيا:**

بدأت صربيا محادثات الانضمام رسمياً في **٢١ يناير عام ٢٠١٤**، إلا أنها لم تفتح أولى فصول التفاوض إلا فى **ديسمبر عام ٢٠١٥**، وقد تم فتح **١٠** فصول وأغلق اثنان مؤقتا وتبقى **٢٥** فصل، إلا أن الفصل الأخير يحتل أهمية خاصة عند سير المفاوضات، إذ أنه يشير إلى تطبيع العلاقات مع كوسوفو مما يتعارض مع الدستور الصربي الذي ينص على أن كوسوفو تعد جزء من أراضي صربيا، بينما يهدف الاتحاد الأوروبي إلى التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً، يسمح لكل من صربيا وكوسوفو بممارسة حقوقهم والقيام بالتزاماتهم تجاه الاتحاد الأوروبي، لذلك فإن غياب التقدم فى هذا الفصل المتعلق بالتطبيع مع كوسوفو، قد يعطل من استكمال عملية المفاوضات. ووفقًا لتقييم المفوضية الأوروبية الأخير، فإنه يتم حاليًا ضمان التوازن العام بين التقدم في إطار فصول سيادة القانون وتطبيع العلاقات مع كوسوفو من ناحية، والتقدم في مفاوضات الانضمام عبر الفصول الأخرى من ناحية ثانية، إذ يتعين على السلطات الصربية استكمال عملية الإصلاح الدستوري في مجال القضاء، وتطبيع العلاقات مع كوسوفو، وتحسين توافقها مع السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

ج. **جمهورية مقدونيا الشمالية:**

وقعت مقدونيا الشمالية ابتداء اتفاقاً لتحقيق الاستقرار من خلال العضوية بالانتساب في الاتحاد الأوروبي في عام **٢٠٠١**، ثم أصبحت دولة مرشحة رسمياً عام **٢٠٠٥**، ومع ذلك لم تتحرك المفاوضات منذ ذلك الحين بسبب النزاع المقدوني اليوناني على تسمية دولة مقدونيا بهذا الاسم المتشابه مع اسم مقدونيا اليونانية[١]، وفي أكتوبر عام ٢٠٠٩، أوصت المفوضية الأوروبية بفتح مفاوضات الانضمام أمام مقدونيا الشمالية إلا أنها جعلت ذلك مشروطاً باستمرار تنفيذ **اتفاق بروزينو**، وإحراز تقدم كبير في تنفيذ

[١] تم حسم النزاع باتفاق ابرم بين أثينا وسكوبي عام ٢٠١٨، وعلى إثره وافق البرلمان المقدوني في يناير ٢٠١٩ على تعديل دستورى لتغيير الأسم من جمهورية مقدونيا إلى جمهورية مقدونيا الشمالية تمييزا لها عن مقدونيا اليونيانية الجنوبية.

"**أولويات الإصلاح العاجل**". وفي عام ٢٠١٢ أجري حواراً رفيع المستوى من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي في ظل تدهور الوضع السياسي والاحتجاجات الجماهيرية المناهضة للحكومة المقدونية بعد أحداث "**الثورة الملونة**" ومن خلال أعمال وساطة مع العناصر الاحتجاجية، توصلت مقدونيا الشمالة إلى اتفاق حدد عددًا من أولويات الإصلاح العاجلة في مجال سيادة القانون، والقضاء، والإدارة العامة، والإصلاح الانتخابي، وتحسين عمل البرلمان وحرية الإعلام[1]. وحيث تم تغيير اسم مقدونيا إلى مقدونيا الشمالية عام بموجب اتفاق عام ٢٠١٨ وتم التنفيذ عام ٢٠١٩، فإنه على اليونان أن تتخلى عن معارضتها لانضمام مقدونيا للاتحاد الأوروبي، خاصة وأن مقدونيا قد انضمت إلى حلف الناتو في عام ٢٠٢٠.

د. **ألبانيا:**

أصبحت ألبانيا مرشح محتمل للانضمام للاتحاد الأوروبي في **يونيو ٢٠٠٣**، بينما تقدمت عام **٢٠٠٩** بطلب رسمي للحصول على عضوية الاتحاد، إلا أن المفوضية الأوروبية، قد أوصت في عام **٢٠١٠** بضرورة وفاء ألبانيا وامتثالها لمعايير كوبنهاجن حتى يتسنى فتح مفاوضات الانضمام رسميًا. **وفي ٢٠١٢**، أوصى الاتحاد الأوروبي بأن تمنح ألبانيا صفة **مرشح رسمي** للاتحاد الأوروبي بشرط استكمال التدابير الرئيسية في مجالي إصلاح القضاء والإدارة العامة. وفي **يونيو ٢٠١٤** منحها الاتحاد الأوروبي صفة المرشح الرسمي إلا أن ألبانيا ما زالت تحتاج إلى تنفيذ الاصلاحات المطلوبة في شأن خمس أولويات رئيسية هي: **السلطة القضائية، والإدارة العامة، والفساد، والجريمة المنظمة، وحقوق الإنسان**. وعلى الرغم من إشادة الاتحاد الأوروبي بالتزام ألبانيا وسعيها الحثيث لاستيفاء شروط ومعايير كسب العضوية، وهنا أوضح الاتحاد أن الخطوة المتعلقة

[1] Lilyanova, Velina and Dietrich, Christian(September 2017), **The Western Balkans and the EU Enlargement and challenges**, European Parliamentary Research Service, http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/589791/EPRS_BRI(2016)589791_EN.pdf

بفتح المفاوضات ستعتمد في المقام الأول على استكمال الإصلاح القضائي وضمان الحوار البناء بين الأحزاب، داعيا غياها إلى مواصلة الإصلاحات.

ويجب التأكيد أن كل من ألبانيا ومقدونيا الشمالية قد اثبتتا جديتهما نحو تلبية الشروط اللازمة لفتح مفاوضات الانضمام، ولقد كان التأخير الرسمي أمام بدء المفاوضات مع ألبانيا ومقدونيا الشمالية نتيجة لعدد من القضايا الثنائية المعلقة بين بلغاريا ومقدونيا الشمالية، حيث أوصى الاتحاد الاوروبي بضرورة وجود أُطر للتفاوض دون مزيد من التأخير وأن تُعقد المؤتمرات الحكومية الدولية الأولية مع كلا البلدين في أقرب وقت ممكن[1].

هـ. البوسنة والهرسك:

تم تحديد البوسنة والهرسك كمرشح محتمل في يونيو عام **٢٠٠٣** ومنذ ذلك الحين تم البدء في تنفيذ عدد من الاتفاقيات بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي تمثلت في **(اتفاقات تيسير التأشيرات وإعادة القبول ٢٠٠٨، والاتفاق المؤقت بشأن التجارة ٢٠٠٨، واتفاق الاستقرار ودخل حيز النفاذ في يونيه ٢٠١٥). هذا** ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للبوسنة و الهرسك بالموارد والبعثات فى إطار سياسته الأمنية والخارجية لدعم الاستقرار الأمني وسيادة القانون. وتقدمت البوسنة و الهرسك بطلب رسمي لعضوية الاتحاد الأوروبي في **١٥ فبراير ٢٠١٦** و قد اعتمدت الحكومة **خطة للإصلاح خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٨)** لتفعيل هذه الاتفاقات، وبالرغم من الخطوات الإيجابية التي تقوم بها البوسنة والهرسك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلا أنها ما زالت تحتاج إلى تنفيذ المزيد من البنود المتعلقة **ببرنامج الإصلاح لعام ٢٠١٥** لبدء

[1] pisonero, ana and muletier, zoï(19 October 2021),**" 2021 Enlargement package: European Commission assesses and sets out reform priorities for the Western Balkans and Turkey"**, Press release, European Commission website,, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_21_5275

المفاوضات الرسمية و إجراء إصلاح دستوري لإنشاء دولة مؤسسية ديمقراطية، تكون مؤهلة للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي والتمتع بمزايا العضوية.

و. كوسوفو:

باتت كوسوفو مرشحا محتملا فى عام ٢٠٠٨، **وهذا ما افصح عنه مساهمة** الاتحاد الأوروبي على دعم التنمية فى كوسوفو وتحقيق الاستقرار السياسى من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي فى هناك إلا إنها ما زالت تحتاج إلى الاستقرار السياسي، حيث تعاني من أزمات سياسية منذ استقلالها فى عام ٢٠٠٨، كما تحتاج إلى إبرام اتفاق بشأن الحدود مع الجبل الأسود، فضلاً عن أن الفساد وعدم اعتراف خمس دول من اعضاء الاتحاد أوروبي بها، يمثل عقبة كبيرة أما بدء المفاوضات الرسمية وتحقق انضمام كوسوفو[1]. لعل ما أسفرت عنه الانتخابات البرلمانية المبكرة في فبراير ٢٠٢١ من تشكيل حكومة جديدة تتمتع بأغلبية برلمانية واضحة، قد يدفع في اتجاه دعم خطة العمل الإصلاحية لكوسوفو مستقبلاً، مما يؤهلها لعضوية كاملة بالاتحاد الأوروبي.

والجدير بالذكر في هذا الصدد ما قامت به المفوضية الأوروبية من نشر خطة إستراتيجية في ٦ فبراير ٢٠١٨، تناولت إستراتيجية التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي، وقد أشارت الخطة إلى عام ٢٠٢٥ كتاريخ لانضمام صربيا والجبل الأسود للاتحاد الاوروبي. وقد لاقت هذه الإستراتيجية ترحيبا متميزا وواسعا من قبل أعضاء البرلمان الأوروبي، غير أنهم شددوا أيضًا على ضرورة إنجاز الإصلاحات الشاملة في دول غرب البلقان. هذا وخلال قمة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان في بردو (سلوفينيا) في ٦ أكتوبر ٢٠٢١، أكد قادة الاتحاد الأوروبي على مواصلة دعمهم لدول غرب البلقان ليتمكنوا من نيل عضوية الاتحاد، حيث طرحوا مجموعة من المبادرات من أجل تعزيز التعاون والإصلاح في المنطقة[2]. كما يواصل البرلمان دعم انضمام دول غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي أفصح عنه ذلك القرار الذي تم تبنيه في يونيو ٢٠٢٠، والذي

[1] IBID.

[2] Bruno Ferreira Costa(2021), Challenges and Barriers to the European Union Expansion to the Balkan Region (Advances in Public Policy and Administration), Information Science Reference.

دعا فيه أعضاء البرلمان الأوروبي، الاتحاد الأوروبي إلى بذل المزيد من الجهد لإنجاح عملية التوسيع بحيث تشمل بلدان هذه المنطقة، هذا فضلا عن قرار كان قد اعتمده البرلمان في أكتوبر ٢٠١٩، وتضمن القرار الأخير عدم ترحيب البرلمان الأوروبي بالتراجع الذي أصاب إجراءات انضمام كل من ألبانيا ومقدونيا الشمالية وعدم تمكنهما من بدء المحادثات، حيث شدد على أن عملية توسيع العضوية ستلعب دورًا حاسمًا في استقرار منطقة غرب البلقان[1].

[1] ___,” **Enlargement: how do countries join the EU?”,** EU Monitor, https://www.eumonitor.eu/9353000/1/j9vvik7m1c3gyxp/vlnzng3cfbz9?ctx=vh7dowqrwlwg

ثانيا: مساعي الانضمام من دول تقع خارج منطقة غرب البلقان

وبعد أن قمنا باستعرض دول غرب البلقان الراغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي، نستعرض فيما يلي عدد من الدول التي خاضت تجربة الانضمام للاتحاد الأوروبي وحدود التقدم الذي أحرزته في هذا الإطار:

١- آيسلندا

تقدمت آيسلندا بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي في يوليو عام ٢٠٠٩، وبدأت المفاوضات في يونيو عام ٢٠١٠، باعتبارها دولة ديمقراطية راسخة وعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية(EEA) ، كما أنها عضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، وقد أحرزت آيسلندا تقدمًا سريعًا في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك أدت الانتخابات العامة في عام ٢٠١٣ إلى تشكيل حكومة جديدة، مما أدى إلى تجميد مفاوضات الانضمام مرة أخرى. وفي مارس ٢٠١٥، طلبت السلطات الآيسلندية من الاتحاد الأوروبي عدم اعتبار آيسلندا دولة مرشحة، حيث سحبت أيسلندا طلب ترشحها لعضوية الاتحاد الأوروبي، معتبرة أن "**المصالحها الآيسلندية تقع أكثر خارج الاتحاد وليس بداخله**"، وذلك بعد سنتين من وصول حكومة يمين الوسط إلى السلطة بزعامة رئيس الوزراء **سيجموندور ديفيد جانلاوجسون** الذي صرح أن آيسلندا تريد إبقاء "**علاقات وتعاون وثيق**" مع الاتحاد الأوروبي الذي ترتبط معه عبر منطقة الشنجن[١]، بعيدا عن العضوية الكاملة به.

٢- أوكرانيا

غني عن البيان أن هناك شبه اتفاق بين المهتمين بالشأن الأوروبي بشأن طبيعة العلاقات بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، والتي اتخذت مسار علاقة الشراكة خاصة منذ عام ٢٠١٤ عندما وقَّع كل من الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، اتفاقية الشراكة التي تهدف

[١] أوروبا، " أيسلندا تسحب ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي حفاظا على "مصالحها"، فرانس ٢٤، ٢٠١٥/٠٣/١٢، https://www.france24.com/ar/20150312-الاتحاد-الأوروبي-أيسلندا-سحب-ترشح-العضوية

لتطوير التكامل بين البلدين وتعميق التعاون الدبلوماسي والسياسى وتحقيق التكامل الاقتصادى، وبعد التوقيع على الفصول السياسية لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا في قمة الاتحاد الأوروبي في ٢١ مارس ٢٠١٤، وقع الطرفان على الأجزاء المتبقية من اتفاقية الشراكة في ٢٧ يونيو ٢٠١٤. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ، وبدء تطبيق أجزاء منها ابتداء من ١ نوفمبر ٢٠١٤، وذلك بشأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والإصلاح والحرية والأمن ثم التعاون الاقتصادي والتعاون في قطاعات مثل البيئة والنقل والزراعة والتعاون المالي. ولقد انعقد أول مجلس شراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا في ١٥ ديسمبر ٢٠١٤، حيث تم البدء فيه بتطبيق الأجزاء الخاصة بالتعاون الاقتصادى من خلال فتح الأسواق والإزالة التدريجية للتعريفات الجمركية والحصص من خلال المواءمة الشاملة للقوانين والمعايير واللوائح في مختلف القطاعات المتعلقة بالتجارة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٦[١].

ومما يذكر في هذا الصدد أنه في مارس ٢٠٢٢، تقدمت كل من أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا بطلبات رسمية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ما زالت جميعا قيد الفحص. وجاءت هذه الطلبات لاحقة على قمة رسمية كانت قد عقدت في ١٧ يوليو ٢٠٢١ بين جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا في مدينة بتومي الجورجية المطلة على البحر الأسود، وتوجت بالتوقيع على إعلان على مستوى القمة، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بهذه الدول لتصبح أعضاء بشكل كامل في الاتحاد الأوروبي مستقبلاً. وقد وقع إعلان القمة كل من الرؤساء سالمي زورابيشفيلي (جورجيا)، فولوديمير زيلينسكي (أوكرانيا) ومايا ساندو (مولدوفا)، وكانت هذه الخطوة بمثابة تطور في اتجاه الشراكة صوب الشرق الأوروبي[٢] وهي شراكة قائمة بين هذه الدول

---

[١] للمزيد: انظر نص الاتفاقية على الرابط التالي: https://eeas.europa.eu/sites/default/files/071215_eu-ukraine_association_agreement.pdf

[٢] لمزيد من التفاصيل، أنظر: يسرا الشرقاوي(أكتوبر ٢٠٠٩)، الشراكة الشرقية.. تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه، القاهرة: مجلة السياسية الدولية، العدد ١٧٨.

والاتحاد الأوروبي لتكون بمثابة الطريق نحو العضوية الكاملة[1]، إذ بدأت سياسة الشراكة الشرقية في عام ٢٠٠٨ مع ست دول من ضمنها جورجيا ومولدوفا وأوكرانيا[2]. كما تم توقيع اتفاقية الأجواء المفتوحة أثناء القمة سالفة البيان، ليُمنح المواطنون الأوكرانيون حق السفر عبر أوروبا دون تأشيرة في ٢٠٢١.

وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه ستتم دراسة طلبات الانضمام من أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وسيتم فحصها من قبل المفوضية الأوروبية، وعندما توصي المفوضية بالموافقة يعقبها موافقة رسمية من المجلس الأوروبي، وهي عملية قد تستغرق نحو عام ونصف العام لدراسة طلبات الانضمام، وعدة سنوات لإتمام الانضمام[٣]. ولقد كانت هذه المدد الطويلة في طريق نيل العضوية سببا رئيسياً في مطالبة الرئيس الأوكراني باستثناء خاص من الشروط والمعايير، بما يُمكن بلاده من الانضمام الفوري للاتحاد الأوروبي؛ حتى يدعمها في حربها مع روسيا، والذي طلب دعم ومسادة الاتحاد بقوله "لا تتخلوا عنا" في رسالة وجهها إلى الاتحاد الأوروبي، خلال خطاب عبر تقنية الفيديو تم بثه في مقر البرلمان الأوروبي ببروكسل[٤].

وعلى هامش قمة الاتحاد الأوروبي في فرساي (مارس ٢٠٢٢)، لم يفلح الاتحاد في التوصل إلى اتفاق بشأن ضم أوكرانيا ومنحها العضوية الكاملة، مكتفيا

---

[1] Heidbreder, E. (2011), The Impact of Expansion on European Union Institutions: The Eastern Touch on Brussels, Palgrave Macmillan.

[2] **and Moldova seek ,** Gotev, Georgi(21 July 2021)**," Georgia, Ukraine acceptance of their EU membership perspective",** EURACTIV.com,, https://www.euractiv.com/section/eastern-europe/news/georgia-ukraine-and-moldova-seek-acceptance-of-their-eu-membership-perspective/

[٣] " الاتحاد الأوروبي: سننظر في ضم أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا"، دولي، أوروبا، I24NEWS، ٠٧ مارس ٢٠٢٢، https://www.i24news.tv/ar/أخبار/دولي/أوروبا/١٦٤٦٦٧٨٠٤٤-الاتحاد-الأوروبي-سننظر-في-ضم-أوكرانيا-وجورجيا-ومولدوفا

[٤] " رفض ألماني وهولندي لضم أوكرانيا «سريعاً» إلى الاتحاد الأوروبي"، أبرز الأخبار، عربي/دولي، الإتحاد، ١١ مارس ٢٠٢٢، https://www.alittihad.ae/news/عربي-ودولي/٤٢٦٩٥٤٠/رفض-ألماني-وهولندي-لضم-أوكرانيا--سريعا--إلى-الاتحاد-الأوروبي

–أي الاتحاد الأوروبي– بالتأكيد على أن أوكرانيا تنتمي إلى الأسرة الأوروبية؛ لذلك فإن السيناريو المرجح قد يتمثل في تعزيز الشراكة بين الاتحاد وأوكرانيا عن طريق انضمام أوكرانيا إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)، وهو ما سيسمح لأوكرانيا بالمشاركة الكاملة في السوق الأوروبية الموحدة دون دمج سياسي في هياكل صنع القرار في الاتحاد الأوروبي[١]. فانضمام أوكرانيا الفوري يعنى إقحام الاتحاد الأوروبي بالكامل في حالة حرب مع روسيا طبقا لما تنص عليه معاهدة لشبونة لعام ٢٠٠٧، والتي تحدثت عن "**شرط المساعدة المتبادلة**" في حالة الحروب والأزمات. وعلى هامش قمة فرساي، ظهرت بعض المواقف الرافضة لطلب أوكرانيا وهي المواقف التي جسدتها كل من ألمانيا وهولندا، فقد أكد المستشار الألماني شولتس أنه على الاتحاد مواصلة جهوده في اتجاه متابعة الاتفاقيات التي أقرها في الماضي، مشيراً إلى اتفاق الشراكة الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع أوكرانيا عام ٢٠١٧، كان من أجل تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين، مؤكداً أن هذا هو الذي يجب ان يتبعه الاتحاد، فيما نفى رئيس الوزراء الهولندي مارك روتا أن يكون هناك ما يسمى بالانضمام السريع وأن هذه الأمر مناف لما تنص عليه قواعد الاتحاد الأوروبي، هذا فضلا عن الرفض النمساوي الفرنسي للطلب الأوكراني[٢].

والحق، فإنه بعد تقديم أوكرانيا طلب للحصول على عضوية سريعة في الاتحاد الأوروبي، فقد بدا أن هناك عقبات عديدة تقف أمام هذه العضـــوية، أهمها أن عملية العضوية السريعة غير موجودة في النصوص التشريعية للاتحاد، وسط غموضٍ يكتنف الموقف الأوروبي ما بين مؤيد ومعارض، وترجيحاتٍ بعدم نجاح كييف في الحصـــول

[1] Piotr Buras and Kai Olaf Lang,**" EU Should Make Ukraine, Moldova and Western Balkans a New Offer",** Balkan Insight, March 17, 2022, https://balkaninsight.com/2022/03/17/eu-should-make-ukraine-moldova-and-western-balkans-a-new-offer/

[٢] **"لا رفض ولا قبول.. هل خيب الاتحاد الأوروبي حلم أوكرانيا؟"**، خاص، سكاي نيوز العربية، ١٢ مارس ٢٠٢٢،

https://www.skynewsarabia.com/world/1507510

على عضـــوية عاجلة في الاتحاد الأوروبي، بالرغم من خطاب زيلينســكي الذي ألقاه متوجهاً به إلى الأوروبيين، إلا أن ذلك لم يغير من الواقع شيئا، إذ أن العضوية السريعة "غير ممكنة" في الوقت الحالي، فمثلا يرى الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أن الضروري لأوكرانيا الآن ليس إدخال كييف إلى الاتحاد الأوروبي بل إخراج موسكو من كييف[١].

ومن جهة ثانية، فإن الانضـــمام إلى الاتحاد الأوروبي يتطلب احترام الشـــروط والمعايير المنصـــوص عليها في المادة ٤٩ من معاهدة ماســتريخت، حيث تتقدم الدولة بطلب العضـــوية إلى المجلس الأوروبي، ثم تبدي المفوضـــية الأوروبية رأياً رســمياً عند الانتهاء من فحص الطلب، وهنا يجب على البرلمان، وكذلك المجلس الأوروبي، عقب ذلك، الموافقة أو عدم الموافقة على هذا الطلب، كما أنه على أوكرانيا أيضـــاً أن تظهر أوراق اعتمادها إزاء العديد من المعايير مثل اقتصاد السوق، والقواعد البيئية، وغيرها من المعايير. ومن المؤكد إن عملية العضـوية الخاصـة المراد تفصـيلها خصـيصـا لأوكرانيا، غير موجودة في النصـــوص التشـــريعية، ولن يتم تجاوز المعايير الأســاســية، هذا من الناحية القانونية والإجرائية، أما فيما يتعلق بالمواءمات والمعايير السياسية، فيمكن دعم انتقال أوكرانيا إلى وضـــع المرشـــح لعضـــوية الاتحاد الأوروبي، من دون الخلط بين هذا الأمر وطلب عضويتها الفورية، وهو أمر غير ممكن[٢].

---

[١] ما هي العقبات أمام انضـــمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي؟، الميادين نت، ٢ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٥، متاح على الرابط:
https://www.almayadeen.net/news/politics/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A

[٢] المرجع السابق.

أخيراً، تتطلب العضـــوية في الاتحاد الأوروبي، الموافقة الإجماعية للدول الأعضاء البالغ عددهم ٢٧ عضوا، فضلا عن أن تطور الحرب في أوكرانيا يعد عامل آخر من عوامل عدم اليقين في شأن موقفها. وفي أسوأ السيناريوهات، يمكن أن تتغيّر الأوضـــاع في أوكرانيا تبعاً لنتائج المواجهة الحالية، فقد تســـقط كييف وحكومتها وهنا تصـــبح الأمور أكثر تعقيداً، كما أن البلد الذي هو في حالة حرب لم يعد في وضـــعٍ يسمح له بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ومما هو جدير بالذكر أن هناك ثمان دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي قد أعلنت موافقتها على منح أوكرانيا عضـوية الاتحاد، فقد دعا رؤســاء دول كل من جمهورية بلغاريا وجمهورية التشـيك وجمهورية إسـتونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا وجمهورية بولندا وجمهورية سلوفاكيا وجمهورية سلوفينيا بوسط وشرق أوروبا إلى منح أوكرانيا بشكل فوري وضع "دولة مرشحة" لعضوية الاتحاد وبدء محادثات حول انضمامها لعضويته[١].

٣- منطقة الشرق الأوسط مع التركيز على الحالة التركية

يجدر بنا الإشارة إلى أن التطلعات الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط إنما تتمحور حول عاملين أساسيين هما: **الطاقة والامن**، فالشرق الأوسط يوفر ٢٦٪ من إجمالي واردات أوروبا من البترول وبالرغم من وجود مصادر طاقة بديله قد تقلل من دور

[١] ٨ دول أوروبية توافق.. هل تنضـــم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي؟، موقع الخليج، ٢٢ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٥/٥/٢٠٢٢، متاح على الرابط:
https://www.alkhaleej.ae/2022-03-02/8-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B6%D9%85-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A/%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

الشرق الاوسط فى هذا المجال إلا أنه من المتوقع أن يحتفظ النفط والغاز بمكانتهما حتى عام ٢٠٣٠.

أما العامل الآخر، فهو الأمن سواء بمفهومه الضيق المتمثل في الحدود الجغرافية الثابتة أم الأمن بمفهومه الواسع بما يشمل الحدود الديموجرافية المتحركة والمتمثلة في عمليات الهجرة، وفى هذا الإطار، طرح الاتحاد الأوروبي "**الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية وسياسة الأمن المتعلقة بالاتحاد الأوروبي" في ٢٠١٦**، وقد أظهرت هذه الوثيقة أهمية الدور الأوروبي فى الشرق الاوسط من خلال تعاون متعدد الاتجاهات مع المغرب العربي ومع الدول المطلة على البحر المتوسط فى مجالات تأمين الحدود والتهريب ومكافحه الارهاب والمخدرات والطاقة وإدارة الازمات وغيرها. كما تضمنت الوثيقة تعهدات تتعلق بدعم الحوار والمباحثات حول الصراعات الإقليمية مثل تلك الواقعة في سوريا وليبيا، فإذا تحدثنا عن المصالح المتبادلة هنا، فإن الأدوار الأكثر أهميه بالنسبة للشرق الأوسط هو المتمثل فى الوساطة الأوروبية والشراكة الاقتصادية والعسكرية.[١].

- القضايا المحورية للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط:

يتعلق مستقبل دور الاتحاد الأوروبي فى الشرق الاوسط بعدد من القضايا المحورية، وهي:

أ. **قضايا الديموقراطية وحقوق الانسان**

يعمل الاتحاد الأوروبي على اقامة حوار سياسي من أجل تعزيز التفاهم فى القضايا المتعلقة بحقوق الانسان والحقوق الاساسية والتنمية الإقليمية وإقرار السلام والاستقرار في الاتحاد الأوروبي.

ب. **قضايا حرية التنقل ومشاكل الهجرة**

[١] مصطفى منشاوى، هل تختفي أوروبا من الشرق الأوسط؟، السياسة الدولية، العدد ٢٠٩ , المجلد ٥٢, يوليو ٢٠١٧.

إن مشكلة الهجرة غير القانونية إلى داخل أوروبا كانت مثار تخوف دائمًا خاصة فيما يتعلق بالعواقب المحلية لزيادة أعداد المهاجرين وتغير الخصائص الديموجرافية في أوروبا.

ج. **قضايا الإرهاب وتهديدات الأمن.**

تهدد الأعمال الإرهابية مصالح الدول الأوروبية على ضفتي البحر المتوسط؛ لذلك فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسيادة القانون تعد أفضل الحلول لمكافحة الارهاب في المنطقة، من وجهة النظر الأوروبية.

د. **قضايا التعاون الإقليمى**

إن التعاون الإقليمى أداة مهمة لإحلال السلام وحل النزاعات فى المنطقة، فالإتحاد الأوروبي يرى ضرورة وجود شكل من أشكال التعاون لدعم عملية السلام، وان تحقيق التعاون بين جميع الأطراف هو الهدف الرئيسي للاتحاد[1].

وفي ضوء ما سبق استعراضه من قضايا حاكمة لمستقبل دور الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، فقد ذهب فريق من المهتمين بالشأن الأوروبي والعلاقة مع الشرق الأوسط ولا سيما تركيا إلى القول بأن هناك إمكانية لدخول تركيا الاتحاد الأوروبي من منطلق أنها تعتبر الدولة الجسر الذي يربط بين أوروبا وآسيا، الأمر الذي يساعد على تنشيط علاقات أوروبا مع مناطق مثل القوقاز الغنية بالطاقة، والشرق الأوسط بما يحويه من ثروات طبيعية متنوعة كالبترول والمعادن، بالإضافة إلى أنها–أي تركيا– تعد ثاني أكبر قوة فى حلف شمال الأطلنطي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يضيف ذلك إلى القدرات الأمنية والعسكرية لنظام الأمن الجماعي الأوروبي. فضلاً عن أن هناك تحسن واضح في وضع الاقتصاد التركي، إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لها لعام ٢٠١٤ ما يقرب من ٥ر٣٪، بالإضافة أن متوسط دخل المواطن التركي أفضل حالاً من نظيره في رومانيا وبلغاريا كأعضاء بالاتحاد الأوروبي، ومن ثم

[1] Al Bayoumi, Gamal Eldin ,**The Future of Euro-Mediterranean Relation** , Europe and the Middle East perspectives on Major Policy Issues, p6.

يكون من شأن استقطاب تركيا وتمكينها من عضوية الاتحاد الأوروبي، أن يعود بمنافع ومصالح عديدة لصالح تجربة الوحدة الأوروبية مثل ضخ بعض الاستثمارات التركية في اقتصاد الاتحاد الأوروبي، فضلا عن إضافة ٧٥ مليون مستهلك تركي إلى السوق الأوربية الموحدة خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ورغم ذلك، فهناك رأي مغاير للرأي السابق، لا يرى هذه الصورة الإيجابية لتركيا، ويؤسس أنصار هذا الرأي وجهة نظرهم على أن تركيا ليست دولة أوروبية، حيث أن نسبة ٩٧٪ من أراضيها تقع في آسيا خاصة وأن الاتحاد الأوروبي لا يحتاج إلى حدود مشتركة مع سوريا وإيران والعراق، ومن ثم فمن شأن الموافقة على عضوية دولة غير أوروبية أن يفتح الباب أمام مرشحين من مناطق أخرى غير أوروبية مما يفوق القوة الاستيعابية للاتحاد الأوروبي.

واقتصادياً، فإن الاقتصاد التركي لا يزال ضعيفاً فى نظر أوروبا، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التركي ١٣ ألف يورو وهو أقل من نصف متوسط دخل الفرد داخل الاتحاد الأوروبي، وهو ما سيضع ضغوطًا لا تطاق على ميزانية الاتحاد الأوروبي عند دخول بلد فقير وكبير كتركيا في تجربة الوحدة الأوروبية، هذا بالإضافة إلى التخوفات الكبيرة من جراء عدد المهاجرين الأتراك الفقراء الذين سيتوجهون إلى أوروبا حال انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، واخيراً فإن تركيا فشلت في موالاة الإصلاحات الضرورية المطلوبة منها من قبل الاتحادن فضلا عن عدم تمكنها من حقيق النمو الاقتصادي الذي يؤهلها للحاق بالاتحاد؛ وذلك لأن معدلات النمو الاقتصادي آخذ في الانخفاض في وقت ارتفعت فيه نسبة البطالة[1].

[1] **Arguments for and against Turkey's EU membership**, debating Europe.
http://www.debatingeurope.eu/focus/infobox-arguments-for-and-against-turkeys-eu-membership/#.Wj1jsd-WbIV

وعند تناول مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وحدود أهليتها لنيل العضوية، فإننا بحاجة إلى بحث السياسات الأوروبية تجاهها[1]، وتطورات العلاقات التركية الأوروبية، وكذا السيناريوهات المستقبلية لموقف عضويتها بالاتحاد، وذلك على النحو التالي:-

أولا: السياسات الأوروبية تجاه تركيا

بدأت المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي فى أكتوبر عام ٢٠٠٥ إلا أنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات على المفاوضات، أصبح النقاش الأساسي يدور حول الشراكة المميزة وعدم الانضمام، بدلاً من العضوية الكاملة؛ والسبب فى ذلك يرجع إلى أنه لا يوجد ما يؤكد قبول عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبي فى المستقبل بالإضافة إلى وجود معارضة شديدة لعضويتها من قبل الدول الكبرى داخل الاتحاد، مثل المانيا وفرنسا اللتين أعلنتا معارضتهما صراحة[2]، كما اقترحت الدولتان إجراء استفتاء لعرض أمر عضوية تركيا الكاملة على مواطني كل منهما. وكذلك فإن عضوية تركيا كعضو كامل يتوقف على عدة عوامل من ضمنها، مرونة المفاوضات، وكذلك معايير توسيع وتعميق الاتحاد الأوروبي كمؤسسة وكسياسيات للدول غير الاعضاء، حيث تؤثر الطاقة الاستيعابية للاتحاد الأوروبي بشكل كبير على سير المفاوضات خاصة بعد انضمام كرواتيا والحرب القائمة بين أوكرانيا وروسيا وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهذا يتطلب من الاتحاد الأوروبي القيام بعملية إصلاح لبعض مؤسساتة الداخلية وإعادة مراجعة الميزانية، بالإضافة إلى ذلك فإن تركيا من وجهة النظر الأوروبية – تعتبر فقيرة اقتصادياً وتختلف عن المجتمع الأوروبي ثقافياً ودينياً، فهي تميل لأن تكون آسيوية إسلامية، وهو ما يشكل عقبة أمام فكرة قبولها كعضو كامل في الاتحاد الأوروبي.

[1] Arvanitopoulos ,Constantine (2009), **Turkey's Accession to the European Union: An Unusual Candidacy** (The Konstantinos Karamanlis Institute for Democracy Series on European and International Affairs).

[2] Timmerman, Christiane and Rochtus, Dirk and Mels, Sara (2008), **European and Turkish Voices in Favour and Against Turkish Accession to the European Union**, P.I.E-Peter Lang S.A., Éditions Scientifiques Internationales

وتعود العلاقات السياسية الاقتصادية بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى ١٢ سبتمبر ١٩٦٣ عندما وُقعت اتفاقيه الشراكة التي جعلت لتركيا وضع خاص لدى تجربة الوحدة الأوروبية منذ ذلك الوقت كبديل عن العضوية الكاملة داخل الجماعة الأوروبية. وبموجب اتفاقية ماتوتس لعام ١٩٩٠، أنشئ نموذج جديد للتعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي، يقوم على التفعيل الكامل للاتحاد الجمركي والتعاون على المستوى السياسى والثقافي ومشاركة التكنولوجيا ورأس المال.

وبحلول عام ١٩٩٥، أصبحت تركيا الدولة الوحيدة غير العضو فى الاتحاد الأوروبي التي تتمتع بعضوية الاتحاد الجمركي الأوروبي. وخلال قمة لوكسمبرج ١٩٩٧، تم التأكيد على احتمالية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، كما أنه وفى قمة هلسنكي ١٩٩٩، أُعلنت تركيا دولة متهيئة للانضمام للاتحاد الأوروبي، إلا أنه مع الوقت وحتى بداية المفاوضات عام ٢٠٠٥، تحول الوضع إلى شراكة مميزة بدلاً من العضوية الكاملة؛ نتيجة للتعاون طويل المدى بين تركيا والاتحاد الأوروبي.[١] ويجب التأكيد على أن الديمقراطية التركية تقف عند مفترق طرق مما يحد من فرص نيل تركيا عضوية الاتحاد، فحتى وقت قريب كان احتمال نيلها تلك العضوية حافزاً لها على الإصلاحات السياسية وتعزيز حقوق الإنسان فيها، غير أن سياسة أردوغان اتهمت بالمساهمة في تحول تركيا إلى دولة مركزية السلطة، حيث تركيز السلطات في يد الرئيس، وهو ما كشف عنه إسكات الأصوات المعارضة لنظام اردوجان، كما افصحت محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو ٢٠١٦ عن أن تركيا ليست دولة ديمقراطية على النمط الأوروبي، وتقوم سياستها على صراع بين الجيش والمدنيين بأشكال متفاوتة مع تدهور حقوق الإنسان، حيث ان هناك العشرات من الصحفيين الذين يقبعون في السجون وانتهاكا لحرية الرأي والتعبير.[٢]

وتأسيسا على تلك الأوضاع التي تشهدها تركيا، فقد تباينت ردود الفعل الأوروبية حول التعامل مع سياسات أردوغان ولا سيما بعد محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦ ما بين

---

[1] Hürsoy, Siret (2017)**," On the edge of the EU: Turkey's choice Between 'privileged partnership' and non-accession",** Springer-Verlag Berlin Heidelberg, p4.

[2] IBID.

فريق يطالب بوقف وتجميد إجراءات العضوية نهائياً وبين فريق يدعو إلى التريث و محاولة التوصل إلى سبل تحفظ بقاء التعاون بين الجانبين. والحق، لم يكن هذا التباين وليد فترة ما بعد الانقلاب وإنما يشمل الفترة السابقة لها، حيث تم فتح ١٤ فصلا فقط ضمن ٣٥ فصلا، يجب إنهائها قبل الانضمام، ولم تستطع تركيا سوى الانتهاء من فصل واحد وهو المتعلق بالبحث العلمي، ولم توفق أوضاعها أو تفي بمتطلبات واشتراطات الاتحاد الأوروبي فيما يخص القضايا المتعلقة بحقوق الأنسان والأقليات ولا سيما قضية الأكراد التي مازالت دون حل[١]، فضلا عن قضية قبرص والعلاقات مع اليونان، حيث ترفض تركيا الاعتراف بقبرص اليونانية منذ عام ١٩٧٤، و ترى أن قبرص اليونانية جزء أصيل من تركيا وفى المقابل ترى اليونان وقطاع كبير من الرأي العام الأوروبي أن تركيا تحتل جزءا من الأراضي الأوروبية، إضافة إلى عدم الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن من جانب الرأي العام الأوروبي[٢].

وعلى الرغم من أنه قد يكون لتركيا دور في تحقيق صالح الاتحاد الأوروبي لما تتمتع به من أهمية استراتيجية وعلاقات تركية أوروبية متطورة ولا سيما بعد اتفاق اللاجئين الذي يتضمن دورا تركيا فى استيعاب اللاجئين ومنع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بمعونات تصل إلى **٦ مليارات يورو** مقابل إلغاء تأشيرة دخول المواطنين الأتراك التي كانت مرهونة ب ٧٣ شرطاً – إلا أن الاتحاد الأوروبي يرى أن استقرار مصالحة فى منطقة الشرق الأوسط، يعتمد على تدعيم سياسة الجوار والشراكة مع تركيا لا بضمها إليه، فقد أصبح اتفاق اللاجئين عقبه في طريق المفاوضات واستمرار العلاقات مستقبلاً نتيجة رؤية تركيا أن التعاون لا يخدم سوى مصالح أوروبا فى تحويل أعباء الشرق الأوسط إلى تركيا بدلاً من تقاسمها أو محاولة حلها، خاصة مع زيادة التحفظات الأوروبية بعد

[1] Yildiz, Kerim and Muller, Mark (2008), **The European Union and Turkish Accession: Human Rights and the Kurds**, Pluto Press.

[٢] بهاء محمود(يناير ٢٠١٧)، التوتر التركى–الأوروبى بعد ١٥ يوليو، القاهرة: السياسة الدولية، العدد ٢٠٧، المجلد ٥٢.

الاستفتاء التركي على التعديلات الدستورية فى أبريل ٢٠١٧ الذي كرس صلاحيات كبيرة للرئيس، ناهيكم عن دعوة أردوغان إلى عودة عقوبة الاعدام[١].

ولقد اتسمت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا في تلك الفترة بالتباين فتارة تكون هناك دعوات للتقارب والرغبة في انضمامها للاتحاد، وتارة أخرى، تجد هناك دعوات رافضة للانضمام، ويتقدم فريق الرافضين، كل من ألمانيا وفرنسا، الأمر الذي يلعب دورا كبيرا في عرقلة المفاوضات، فقد سبق أن أوضحت المستشارة الألمانية السابقة ميركل أن دخول تركيا كعضو كامل إلى الاتحاد الأوروبي لن يجعل أوروبا متكاملة تماما، واصفة السلوك التركي في مجال حقوق الإنسان بأنه " غير مقبول"، كما أكد الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي أن دخول تركيا سينهى فكرة التكامل الأوروبي وسيكون الضربة القاضية لمفهوم الهوية الأوروبية[٢]، في تعبير واضح وجلي لرفض الدولتين انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مما له من سلبيات قد تنال من تجربة الوحدة الأوروبية.

ويمكن القول أن محاوله الانقلاب التي جرت فى **يوليو ٢٠١٦** كانت أحد الأسباب الرئيسية في تعليق المفاوضات فى **نوفمبر ٢٠١٦**؛ بسبب التدابير القمعية التي مارستها الحكومة التركية بعد الانقلاب، حيث فرضت حالة الطوارئ مرتين، وكذلك قامت بسلسلة من الاعدامات والاعتقالات ضد عدد كبير من الاتراك المعارضين، فضلا عن تقييد حرية الصحافة واعتقال الأجانب، الأمر الذي جعل من المحتمل أن يتم تخفيض الدعم المقدم لتركيا من الاتحاد الأوروبي للإصلاح الداخلي باعتبارها دولة مرشحة للانضمام، فقد أكد **سيجفريد موريسان** كبير مفاوضي الميزانية فى البرلمان الأوروبي على أنه طالما أن تركيا لا تحترم حرية التعبير وحقوق الإنسان وتنحرف بعيدا عن معايير الديمقراطية الأوروبية فإنه لا يمكن تمويل نظاما كهذا بأموال الاتحاد الأوروبي، وعليه فقد تم تخيض الدعم ليشمل حوالى ٨٠ مليون يورو في العام[٣].

---

[1] Cengiz, Sinem (24 March 2017), **The Middle East's role in Turkey-EU relations**, Arab news,http://www.arabnews.com/node/1073426/opinion

[2] Siret Hürsoy, IBID.

[3] Emmott, Robin (30 NOVEMBER2017), **In warning to Ankara, EU cuts funds for Turkey's membership bid**, Reuters.

نضيف إلى ما تقدم، قيام الاتحاد الأوروبي بفرض العقوبات على تركيا في ديسمبر ٢٠٢٠؛ تأسيسا على التحركات العسكرية التي بادرات إليها تركيا في الشرق الأوسط، وتدخلاتها الأخيرة في ليبيا، فضلا عن استمرار عمليات التنقيب من قبلها عن الغاز في المنطقة القبرصية الخالصة، وهنا دعت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في يناير ٢٠٢١ تركيا بضرورة القيام **بـ "خطوات ذات مصداقية"** قبل استئناف الحوار حول تطبيع العلاقات الأوروبية التركية، وهو ما يقلل من فرص تركيا للانضمام حتى الآن أو حتى الحصول على شراكة مميزة مع الاتحاد الأوروبي.[١]

هذا وقد تصبح عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبي أكثر صعوبة بعد خروج بريطانيا؛ نظراً إلى تأثير ذلك على الرأي العام الأوروبي، فقد أُستخدمت التخوفات من انضمام تركيا كأداة للترويج لأمر التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أي الربط بين خروج بريطانيا والآثار السلبية المحتملة لدخول تركيا الاتحاد، خاصة مع تنامي أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا [٢]، هذا على الرغم من أن بريطانيا ذاتها كانت واحدة من مؤيدي فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي عموما كجزء من سياسة التوسع الأوروبية، وتحويل الاتحاد الى منظمة دوليه أكثر اقتصادية و برجماتية بعيد عن معايير الهوية، الأمر الذي يعني دعمها لعضوية تركيا بالاتحاد؛ نظرا إلي مساهمتها –أي تركيا– فى تحقيق المصالح الأمنية الأوروبية فى الشرق الأوسط. ومن ناحيه أخرى فإن خروج بريطانيا قد يخلق مساحة أكبر لتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي إلا أن هذا الأمر من غير المرجح أن يحدث نظريًا، خاصة مع إزدياد نفوذ ألمانيا بعد خروج بريطانيا من

https://www.reuters.com/article/us-eu-turkey/in-warning-to-ankara-eu-cuts-funds-for-turkeys-membership-bid-idUSKBN1DU2D4

[١] أنظر: " الاتحاد الأوروبي يشترط على تركيا القيام بـ "خطوات ذات مصداقية" قبل استئناف الحوار حول تطبيع العلاقات"، https://www.france24.com/ar/أوروبا/٢٠٢١٠١٢٢-الاتحاد-الأوروبي-يشترط-على-تركيا-القيام-بـ-خطوات-ذات-مصداقية-قبل-استئناف-الحوار-حول-تطبيع-العلاقات

[2] Urundul, Polat, **Brexit: the impact on the EU and Turkey**, British Institute of Turkish Affairs .http://www.bitaf.org/brexit-impact-on-the-eu-and-turkey/

الاتحاد الأوروبي، وسعى فرنسا إلى أن تكون قوة مؤثرة داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، وهما –أي ألمانيا وفرنسا– يشكلان معاً أبرز المعارضين لانضمام تركيا[١].

ومع تدهور الأوضاع واعتماد تركيا سياسات خارجية عدائية تجاه عدد من الدول، بينها دول عربية واقحام نفسها في الصراعات العربية، فقد زاد ذلك من التوتر القائم بينها بين والاتحاد الأوروبي حتى وصل ذروته في عام ٢٠١٩، وكان له تأثير قوى على تعليق المفاوضات في عام ٢٠٢١، وهنا أكد تقرير متابعة الدول المرشحة للانضمام الصادر عن المفوضية الأوروبية في بداية عام ٢٠٢١ على أن المساعي التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي وصلت إلى طريق مسدود في ظل إخفاقات شديدة على صعيد الديمقراطية، مضيفا إن حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تقوم بالتضييق على مساحة الديمقراطية وسيادة القانون، في ظل تجاهل مستمر لتوصيات الاتحاد الأوروبي"[٢].

ويمكن القول بأن ذلك الذي يحدث في تركيا، يأتي مغايرا لأسس الانضمام للاتحاد، فالمعلوم أن أسس وقواعد الانضمام للاتحاد الأوروبي، تركز على الإصلاحات الأساسية في مجال سيادة القانون والتنمية الاقتصادية وتفعيل المؤسسات الديمقراطية ودعم حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام والتعددية، وكذلك الإدارة العامة، لذا فمن الضروري أن تقوم البلدان المرشحة والمرشحين المحتملين للانضمام بتلبية متطلبات العضوية ومعاييرها[٣]، ومن ثم فعلى الحكومة التركية أن تتجاوز العقبات التي تحول دون

---

[1] OĞUZLU, Tarık (7July 2016)**, Brexit and Turkey**, Bilgesam analysis international politics,. http://www.bilgesam.org/Images/Dokumanlar/0-107-20160707531334.pdf

[٢] رويترز، " الاتحاد الأوروبي: مساعي انضمام تركيا للتكتل وصلت إلى طريق مسدود"، الرئيسية، الأخبار، موقع اندبندنت العربية، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢١، https://www.independentarabia.com/node/269616/الأخبار/الاتحاد-الأوروبي-مساعي-انضمام-تركيا-للتكتل-وصلت-إلى-طريق-مسدود

[3] European Commission**," 2021 Enlargement package: European Commission assesses and sets out reform priorities for the Western Balkans and Turkey",** NEWS ARTICLE, European Commission website, 19 October 2021, https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/news/2021-enlargement-package-european-commission-assesses-and-sets-out-reform-priorities-western-balkans-2021-10-19_en

انضمامها للاتحاد الأوروبي والإسراع بالإصلاحات المطلوبة؛ حتى يتحقق لها حُلم نيل مواطنيها جنسية الاتحاد الأوروبي(مواطنية الاتحاد).

ثانيا: السيناريوهات المحتملة حول العلاقات التركية – الأوروبية

في ظل هذا الرفض الأوروبي، وتعقُّد المفاوضات من جانب وعدم قدرة تركيا على التعامل مع جميع المشاكل الداخلية من جانب آخر، وعليه فإن هناك ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة بشأن علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، أول هذه السيناريوهات يتمثل في انفصال تركيا تماماً عن الاتحاد الأوروبي، مع التحفظ، حيث تتجه تركيا شرقًا نحو الصين وروسيا، بالإضافة إلى دعم قوتها الاقتصادية من جانب دول الخليج. هذا مع الاحتفاظ باتفاق الاتحاد الجمركي القديم بينها وبين الاتحاد الأوروبي وطبقًا لهذا السيناريو، فإن الشرق الأوسط سيكون أقرب إلى تركيا عما كان عليه في أي وقت مضى. وأما السيناريو الثاني فيتمثل في اتباع الاتحاد الأوروبي، سياسة الباب المفتوح واستمرار المفاوضات دون الوصول إلى نتيجة، وهو ما قد يؤثر على جهود التعاون بين الطرفين فى ظل التهديدات الأمنية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالسيناريو الثالث والمتمثل فى إمكانيه استكمال المفاوضات وانضمام تركيا إلى الاتحاد، فإنه وعلى الرغم من احتمالية تحققه ضعيفة حتى الآن ألا أن الاتحاد الأوروبي لا يزال أهم شريك اقتصادي لتركيا حيث تشكل نسبة صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ما يقرب من ٥ر٤٨٪ ، كما تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ما يقرب من ٦٤٪ ، فضلا عن ذلك فإن تركيا هي الشريك التجاري الخامس للاتحاد الأوروبي[1]، إذ أن لديها العمالة الماهرة، كما تعد سوق كبيرة للسلع الأوروبية. لكن يجب التأكيد على ان هذا السيناريو الأخير يظل مرهوناً بوضع الاتحاد الأوروبي نفسه كما أوضحنا سلفا[2].

---

[1] Yiouselli, Jovanna (2014), **Why is the accession of Turkey so important for the European Union?** GRIN Verlag; 1st edition.

[2] كرم سعيد، " **المسارات المحتملة للتوترات بين تركيا والاتحاد الأوربي**"، التحليلات – التغيرات السياسية، المستقبل، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5807/قضايا-شائكة-المسارات-المحتملة-للتوترات-بين-تركيا-والاتحاد-الأوربي

الخاتمة:

ينبغي التأكيد على أن الأصل العام فيما يتعلق بعضوية الاتحاد الأوروبي أنها مفتوحة أمام الدول الأوروبية، وقوامها بشكل أساسي هو أوروبية الدولة طالبة الانضمام غير أن مصلحة التجربة الوحدوية، تقتضي أن يكون الانضمام إليها مشروطا بمعايير وضوابط؛ حتى تظل تجربة متماسكة، محققة نجاحاتها على مستوى القارة الأوروبية بل وعلى مستوى الكوكب.

والحقيقة الواجب التذكير بها دائما تتمثل في أن ضم بلدان جديده إلى الاتحاد الأوروبي فى أعقاب خروج بريطانيا إنما يتوقف على عدة عوامل متعلقة بالدور الرئيسي الذى تلعبه السياسة الخارجية والتوسعية للاتحاد الأوروبي والعلاقات المتبادلة بينه وبين بكل حالة على حدها سواء في الشرق الأوسط والبلقان أو حتى فيما يتعلق بأوكرانيا، وكذلك العوامل المرتبطة بالسياسات الداخلية وإعادة الهيكلة وإصلاح الاتحاد من الداخل بعد انسحاب بريطانيا رسمياً في ٢٠٢٠، وتبعات ذلك الاقتصادية والسياسية، فهذا المسلك البريطاني سيؤثر –بدرجة أو أخرى– على الميزانية، وبالطبع على الدعم المخصص لتعزيز التنمية فى المناطق المرشحة للانضمام، وبالنسبة للشرق الأوسط فإن انضمام تركيا يتوقف على الإصلاحات السياسية الداخلية وتسوية النزاعات الإقليمية، وإيجاد حل جذري للقضايا المتعلقة بالأكراد وغاز المتوسط وقبرص وغيرها والتي تحول بينها وبين الانضمام للاتحاد، وكذلك فإن انضمام تركيا يتوقف على العوامل التي تخص سياسة الاتحاد والدول الكبرى الأعضاء خاصة ألمانيا وفرنسا تجاه مسألة انضمام تركيا، مما يجعل احتمال انضمامها ضعيفاً إلا إذا تغير الشكل المؤسسي وطريقة عمل الاتحاد والدول الكبرى المؤثرة داخله، فإذا نظرنا إلى مستقبل الاتحاد بعد خروج بريطانيا فإن أي تغير فى شكل وعمل الاتحاد خاصة في ظل التخوف من خروج دول أخرى بعد استفتاء بريطانيا، قد يسمح لتركيا بالانضمام.

وبالنسبة لدول غرب البلقان فإن الظروف الاقتصادية والسياسية المتدهورة قد تجعل من أمر انضمامها للاتحاد صعبا فى المستقبل القريب لا سيما وأن الاتحاد الأوروبي لا يحتاج إلى المزيد من الأعباء فى ظل خروج بريطانيا منه، وبالرغم من ذلك فإن احتمالية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي تظل مرهونة بالتقدم الذي تحرزه فى المفاوضات والإصلاحات اللازمة فى ظل ترحيب من الاتحاد وانخفاض تأثير خروج بريطانيا فى حالة البلقان بالمقارنة بتركيا، ومن المؤكد ان دولة الجبل الأسود (مونتينيجرو)، هي الأقرب للانضمام للاتحاد فى حالة انهائها الفصول المتبقية للمفاوضات.

أما فيما يتعلق بالحالة الأوكرانيا خاصة في ظل حربها الدائرة مع روسيا فإن احتمالية انضمامها للاتحاد الأوروبي تعتبر بعيدة خاصة وأن دول الاتحاد ترتبط بمصالح كبرى مع روسيا، مع الأخذ في الاعتبار أن انضمام أوكرانيا يعنى ضمنياً تورط دول الإتحاد ككل في حرب مع روسيا، وهو ما لا تريده أوروبا، خاصة في ظل محاولاتها لوقف الحرب بالطرق الدبلوماسية أو عن طريق العقوبات الاقتصادية في ظل تصريحات الاتحاد الأخيرة خلال قمة فرساي في مارس عام ٢٠٢٢، والتي نفت خلالها الدول الأعضاء وجود أية نية لضم أوكرانيا بشكل مباشر بعد رفض طلب زيلنيسكى من قِبل العديد من الدول الأوروبية.

وأخيرًا فإن الأدوار التي يلعبها الاتحاد الأوروبي فى المناطق التي تتمتع بالأولوية في الانضمام –من وجهه نظر الاتحاد– تجعله يميل ألى ضم بلدان جديدة كلما سنحت له الفرصة خاصة أن التوسع يعتبر من أهم أدوات السياسة الخارجية للاتحاد فأدوار الاتحاد فى المناطق والدول محل الدراسة ترتكز على دور الوسيط و المطور لحل الخلافات السياسية و النزاعات الموجودة داخل المناطق المرشحة على السواء، كما تلعب ادوار القدوة و العامل المستقل و المدافع الإقليمى؛ وذلك للحفاظ على نفوذه فى هذه المناطق و تحقيق مصالحه خاصة فى ظل تصاعد نفوذ الجهات الفعالة الأخرى فى المنطقة كروسيا والصين والولايات المتحدة، وجميعها عوامل تشكل معا السياسة التوسعية للاتحاد الأوروبي والقرار بشأن ضم دول جديدة مرشحة للانضمام.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، نذكر منها:

١- يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم إلى الدول الراغبة فى الحصول على عضويته من أجل تأهيلها للعضوية.

٢- يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدات المالية لمكافحة الإرهاب وصور الفساد فى الدول التي تسعى لنيل العضوية.

٣- حرص الاتحاد الأوروبي على تعزيز وتفعيل سياسته الخارجية والأمنية لدعم الاستقرار في الدول الأوروبية وتأكيد سيادة القانون في ربوع القارة.

٤- أن الاتحاد الأوروبي رغم اهتمامه بقضية توسيع العضوية فيه وترحيبه بمزيد من الدول الأعضاء رغبة منه في تقوية التجربة الوحدوية وتغذيتها بالكثير من مصادر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية إلا أن الشروط والمعايير الواجب توافرها في الدول راغبة الانضمام ليست محلا لجدل أو نقاس، فعلى الدول استيفائها ابتداء.

٥- هناك رغبة قوية لدى الاتحاد الأوروبي لملء الفراغ الذي أحدثه الخروج البريطاني لا سيما وأن بريطانيا كانت تمثل ثقلا سياسيا واقتصاديا وعسكريا داخل الاتحاد.

٦- اهتمام الاتحاد الأوروبي الواضح بالديمقراطية ونظم الحكم الرشيد وعدم تقبله لأي دولة غير ديمقراطية تتبع أساليب قمعية أو تعسفية في الإدارة والحكم.

٧- أن بريطانيا ذاتها كانت واحدة من مؤيدي فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي عموما كجزء من سياسة التوسع الأوروبية، والرغبة في تحويل الاتحاد إلى منظمة دولية أكثر اقتصادية وبرجماتية بعيدا عن معايير الهوية.

٨- أن الظروف الاقتصادية والسياسية المتدهورة في منطقة غرب البلقان، هي جعلت من انضمامها للاتحاد صعبًا فى المستقبل القريب خاصة أن الاتحاد الأوروبي لا يحتاج الى المزيد من الأعباء فى ظل خروج بريطانيا.

٩- أن احتمالية انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي تعتبر بعيدة خاصة وأن دول الاتحاد ترتبط بمصالح كبرى مع روسيا، فضلا عن أن انضمام أوكرانيا يعنى ضمنياً أن دول الاتحاد ككل ستتورط في حرب مع روسيا وهو ما لا تريده أوروبا.

١٠- أن الأدوار التي يلعبها الاتحاد الأوروبي فى المناطق ذات الأولوية للانضمام – من وجهه نظر الاتحاد– تجعله يميل إلى ضم بلدان جديدة كلما سنحت له الفرصة.

١١- أن هناك دعم متواصل من البرلمان الأوروبي لضم دول غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي، حيث دعا أعضـــاؤه، الاتحاد الأوروبي إلى بذل المزيد من الجهد لإنجاح عملية التوسيع لتشمل منطقة غرب البلقان

١٢- أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، شكل معضلة كبيرة لدول غرب البلقان؛ نظراً لأن بريطانيا كانت تلعب دوراً استراتيجياً كبيراً فى تسريع عمليه الإصلاح فى تلك المنطقة.

١٣- أن المساعي التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي وصلت إلى طريق مسدود في ظل إخفاقات شديدة على صعيد الديمقراطية.

١٤- أن محاولة الانقلاب التي جرت في تركيا في يوليو عام ٢٠١٦، كانت أحد الأسباب الرئيسية لتعليق مفاوضات الاتحاد الأوروبي معها فى نوفمبر ٢٠١٦؛ بسبب التدابير القمعية التي مارستها الحكومة التركية بعد الانقلاب المذكور.

١٥- أن انضمام تركيا يتوقف على الإصلاحات السياسية الداخلية وتسوية النزاعات الإقليمية، وإيجاد حل جذري للقضـــايا المتعلقة بالأكراد وغاز المتوســط وقبرص وغيرها من القضايا، والتي تحول بينها وبين الانضمام للاتحاد.

١٦- أنه لا يوجد ما يؤكد قبول عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبي فى المستقبل بالإضافة إلى وجود معارضة شديدة لعضويتها من قبل الدول الكبرى داخل الاتحاد، مثل ألمانيا وفرنسا.